



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2021

المبدعان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2018

مذكرة محملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (د.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

تحت إشراف:

كنيدة زليخة

إعداد الطلبة:

- بوجريو شهرزاد

- خرخاش وداد

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	لطيف وليد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	كنيدة زليخة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	دوفي قرمية

السنة الجامعية 2020/2021



شكر وعرفان

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه،نحمده عز وجل وهبنا التوفيق والسداد،

ومنحنا الرشد و الثبات لإعداد هذا البحث الذي نرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات

يوم القيامة، لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام

قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهود

كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر و الإمتنان و التقدير والمحبة إلى الذين حملوا

أقدس رسالة في الحياة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

كما نعود أيضا ونتقدم بالشكر إلى أستاذتنا " كنبدة زليخة " لقبولها الإشراف على

هذا العمل وعلى توجيهاتها و إرشاداتها طيلة مدة الإنجاز.

نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد

ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة صادقة.

كما نتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على

قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن إنتقاداتهم

البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دوافع ومحفز

للتحسين و التجديد.

الإهداء

لا بد و أنا أخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة أعود بها إلى أيام مضت من عمري بدأتها بخطوات وهي أنا اليوم أقطف ثمارها مسيرة اعوام كان هدفي فيها واضح وكنت أسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول له مهما كان صعبا.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك.

إلى من كلله الله بالهبة و الوفاء، إلى من علمني دون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ارجو الله أن يمد في عمره وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد إلى والدي العزيز.

إلى القلب الحنون إلى من كان دعائها مفتاح نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى من حبها خالد في قلبي إلى آخر يوم في عمري أُمي الحبيبة.

إلى من قاسموني رحم أُمي إلى من بهم أقوى و أستمد عزيمتي إلى من عرفت معهم معنى الحياة أخواتي .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني في بسمة الحياة وسر لوجود إلى من أخذ بيدي ورسم الأمل لكل خطوة مشيناها زوجي الغالي وعائلته.

إلى كل الأهل و الأقارب خاصة زوج أختي وعمي وعائلته.

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تدوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من جعلهم الله أخواتي بالله صديقاتي شهرزاد، ريان.

وفي الأخير أسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ومقبولا عنده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله و أصحابه التابعين له إلى يوم الدين.

الإهداء

اللهم إني أسألك حبك وحب من يحبك وحب كل عمل يقربني إلى حبك

الحمد لله الذي بعونه بلغنا أملنا بإرادته حققنا حلمنا نشكره على نعمة العلم بعد نعمة الإيمان نشكره على نعمة الوالدين بعد نعمة الإسلام { فأما بنعمة ربك فحدث }

إلى الذي علمني كيف أعتمد على نفسي وشق دروب الحياة من دون خوف إلى الذي تعب من أجلي ولم يبخل علي بشيء إلى الذي أضاء طريقي إلى منارة فخري منك تعلمت وبك تعلمت، إليك يا تاج رأسي أطال الله في عمره وأمير عرشي أبي الحنون.

إلى أغلى ما عندي في الحياة إلى التي لولاها لما وصلت إلى ما أنا عليه، إلى التي تحملت صعاب الحياة من أجل أن تراني نجمة في سماء العلم، إلى شمعتي التي تضيء طريقي والتي مهما قلت لن أوفيتها حقها، إلى حبيبتي ونور عيني إلى ألد وأشهى كلمة تلفظها الشفاه إلى أُمي حفظها الله.

إلى من تطلع لنجاحي بنظرات الأمل ، إلى من أعيش في وسطهم بفخر واعتزاز إلى شعلة الذكاء والنور، إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتهم أزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد...أخواتي وإخوتي و زوج أختي. إلى ألمع ذرة تحترق لها العيون، إلى الذي كان اسمه في فؤادي ونجمة في سمائي إلى النور الذي يدخل قلبي فيشرح صدري، ليرسم روضة من رياض الجنة زوجي الغالي وعائلته.

إلى الإخوة و الأخوات التي لم تلدهم أُمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء و العطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، و برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سررت إلى من كانوا معي في طريق النجاح و الخير، إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم...كل أصدقائي و أقاربي.

وفي الأخير وبعد مشوار طويل من الجد و الاجتهاد ها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سهر الليالي ، وتعب الأيام و خلاصة مشوارنا بين دفتين هذا العمل المتواضع.

المُلخَص

الملخص

على غرار البلدان النفطية فإن الجزائر واجهت تحديات مالية صعبة، نتجت عن الصدمات التي سببتها أسعار النفط في السوق العالمية، حيث يهتم الاقتصاد الوطني أساسا على عائدات النفطية كركيزة أساسية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي أدى إلى تقييم السياسات الاقتصادية للجزائر تبعا للتطورات الحاصلة في أسعار النفط، وذلك بما تتضمنه السياسة النقدية.

خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على إشكالية تداعيات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2018، وذلك بدراسة تأثيرات هذه التقلبات على بعض أدوات ومتغيرات السياسة النقدية كالاحتياطي الإجمالي وحجم الكتلة النقدية، وباعتبار الجزائر من الدول المعتمدة بشدة على مداخل النفط فإن اقتصادها عرضة لأخطار تقلباته، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير لمختلف تقلبات أسعار النفط على بعض أدوات السياسة النقدية التي تم تناولها.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، سياسة نقدية، كتلة نقدية، صدمات نفطية، الجزائر.

Abstract

Similar to the oil countries, Algeria faced difficult financial challenges, resulting from the shocks caused by oil prices in the global market, where the national economy is mainly concerned with oil revenues as a mainstay in the process of financing economic development, which led to the evaluation of Algeria's economic policies according to the developments in oil prices, including monetary policy.

During this study, we tried to stand on the problem of the repercussions of oil price fluctuations on monetary policy in Algeria during the period 2000 to 2018, by studying the effects of these fluctuations on some monetary policy tools and variables such as the compulsory reserve and the size of the monetary mass, and given that Algeria is one of the countries heavily dependent on oil incomes, its economy Subject to the dangers of its fluctuations, the study concluded that there is an impact relationship for the various fluctuations in oil prices on some of the monetary policy tools that were addressed.

Keywords: oil prices, monetary policy, monetary bloc, oil shocks, Algeria.




فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	شكر وعرفان
	إهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - هـ	المقدمة
18- 1	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار العام للسياسة النقدية
3	المطلب الأول: تعريف سياسة النقدية وتطورها
5	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
7	المطلب الثالث: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية
9	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
9	المطلب الأول: الأدوات الكمية لسياسة النقدية
12	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية لسياسة النقدية
13	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى لسياسة النقدية
15	المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية
15	المطلب الأول: أهداف الأولوية لسياسة النقدية
16	المطلب الثاني: أهداف الوسيطة لسياسة النقدية
16	المطلب الثالث: أهداف النهائية لسياسة النقدية
18	خلاصة الفصل الأول

40- 20	الفصل الثاني:الإطار النظري لأسعار النفط والصدمات النفطية
20	تمهيد
21	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط
21	المطلب الأول: مفهوم النفط
21	المطلب الثاني: أنواع النفط وخصائصه ومميزاته
23	المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية
26	المبحث الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية
26	المطلب الأول: تعريف سعر النفط ومختلف أنواعه
28	المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية العالمية
28	المطلب الثالث: أطراف والعوامل المؤثرة على أسعار في السوق النفطية
33	المطلب الرابع: أنظمة تسعير النفط
35	المبحث الثالث: صدمات النفطية للفترة 1986 - 2014
35	المطلب الأول:صدمة النفطية في 1986
37	المطلب الثاني: صدمة النفطية في 2004
38	المطلب الثالث: صدمة النفطية في 2014
40	خلاصة الفصل الثاني
79 - 42	الفصل الثالث: تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على السياسة النقدية في الجزائر الفترة 2000/2018
42	تمهيد
43	المبحث الأول: إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2018
43	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
47	المطلب الثاني:أدوات السياسة النقدية في الجزائر
52	المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة من 2000 إلى 2018
53	المطلب الأول:تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2000/2018
55	المطلب الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2004/2009
61	المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2010/2018

66	المبحث الثالث: انعكاسات تطورات أسعار النفط على السياسة النقدية
69	المطلب الأول: عودة الضغوط التضخمية
69	المطلب الثاني: التغير في حجم الكتلة النقدية ومكونات الإصدار النقدي
75	المطلب الثالث: الأثر على نشاط السوق النقدي
79	خلاصة الفصل الثالث
81	الخاتمة
85	قائمة المراجع



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور معدلات الاحتياطي الإجباري للفترة 2000 - 2018	48
2	تطور أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض للفترة من 2000/2018	49
3	تطور آلية تسهيلة الودائع المغلة للفائدة للفترة من 2000/2018	50
4	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2000/2018	51
5	تطور معدل آلية استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر للفترة 2000/2018	51
6	تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك خلال الفترة 2000/2018	52
7	تطور متوسط الأسعار الربع سنوي لسلة خامات أوبك لسنتي 2008/2009	58
8	تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال عام 2014	64
9	تطور معدل التضخم مقارنة بمعدل النمو في الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/2018	66
10	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/2018	69
11	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/2018	73
12	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة من 2000/2018	76
13	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة من 2000/2018	77

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
52	تطور الأسعار الفورية لسلة الأوبك خلال الفترة 2018/2000	1
67	تطور معدل التضخم مقارنة بمعدل النمو في الكتلة النقدية خلال الفترة 2018/2000	2
70	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2000	3

المقدمة

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859 م، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدم كما أنه يعتبر سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والنفطية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة .

وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات.

وتعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، وهو ما جعل اقتصادها ريعي بالدرجة الأولى، وهذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في السوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط والذي يعد من بين أكثر السلع تقلبا حول العالم.

وهذا الوضع الاقتصادي الحساس يؤثر بلا شك على السياسات الاقتصادية داخل البلد، فيظهر جليا هنا دور البنك المركزي الجزائري في رسم وتنفيذ وإدارة السياسة النقدية للدولة وذلك تماشيا مع تغيرات الاقتصاد نتيجة العوامل الخارجية أو الداخلية منها التغيرات الحاصلة في سعر النفط، ذلك أن البنك المركزي الجزائري يعتبر السلطة النقدية العليا في البلاد، والمتحكمة في السياسة النقدية للبلد، وكذا في الكتلة النقدية المتداولة داخله.

فالبنك المركزي ينفذ السياسة النقدية من خلال أدوات مختلفة ، وذلك بهدف تخفيف حدة الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني وإحداث نوع من الاستقرار به، وكذلك محاولة الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة.

1 - الإشكالية الرئيسية:

لمعالجة موضوع دراستنا سنحاول الايجابية عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2018 ؟ .

هذا التساؤل يقودنا إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية في الجزائر؟



- هل كان للتغيرات التي عرفتها أسعار النفط تأثير على حجم الكتلة النقدية في الجزائر ؟
- ماهي التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018؟

2- فرضيات الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية الرئيسية و جملة التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية :
- تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على الأدوات الكمية خاصة بعد إصلاحات قانون النقد والقرض.
- يرتبط التحكم في الكتلة النقدية بالجزائر ارتباطا كبيرا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط فان الجزائر توجهت نحو تفعيل الاقتصاد البديل من خلال تنويع أو زيادة الإنتاج بدل النظر في بدائل التمويل.

4 - أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- دراسة تطورات أسعار النفطية في الأسواق العالمية خلال الفترة 2000/2018.
- دراسة وتحليل تقلبات لأسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/2018.

5- أهمية البحث:

تكمّن أهمية بحثنا في إثراء موضوع الاقتصاد النفطي وإبراز أحد أهم القضايا التي اهتمت بها دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط وهي أسعار النفط المتقلبة، والتي أصبحت تشغل حيز كبير من تفكير الدول وهي موضوع الساعة باعتبار النفط مورد هام يجعل الدول قادرة على الوصول إلى أهدافها المسطرة، بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي تواجه السياسة النقدية الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط وتداعيات انخفاض أسعاره على الظروف النقدية في الجزائر.

6- دوافع اختيار الموضوع:

- هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى اختيار موضوع الدراسة تتمثل أهم الأسباب في:

• الدوافع الموضوعية: تتمثل فيما يلي:

- أهمية تقلبات أسعار النفط بالنسبة للسياسات الاقتصادية وخصوصا منها السياسة النقدية.

- باعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي، وتعتمد بالدرجة الأولى على مداخل النفط، فإن هذا يستدعي دراسة أثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية .

- العلاقة الوثيقة لموضوع بحثنا بالواقع الاقتصادي المعاش، وهو اعتماد الجزائر على مدا خيل النفط بشكل كبير وبالتالي تأثر اقتصادها بتقلبات أسعاره.

• الدوافع الذاتية: تتمثل فيما يلي:

- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية.

- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط.

- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

7- منهجية الدراسة:

• بالنسبة لمنهج البحث: تبعا لمتطلبات معالجة إشكالية الدراسة فإن البحث يستند إلى اللجوء إلى مناهج معينة:

- منهج وصفي والمنهج التاريخي: من أجل وصف تطورات أسعار النفط والسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها.

- المنهج التحليلي: وذلك لدراسة وتحليل احصائيات والأرقام لمختلف الجداول والأشكال الخاصة بسعر النفط ومتغيرات السياسة النقدية.

• بالنسبة لأدوات البحث والتحليل: جوانب البحث متعددة ومراحلها كثيرة والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءتها والإحاطة بجميع جوانبها لتوزيع وتصنيف جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية تطلبت منا الاطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية:

- الكتب

-الرسائل الجامعية

- المجلات

- المواقع الإلكترونية

استلزم الجانب التطبيقي من البحث استخدام أدوات تمنح الطالبين دقة في القراءة والتحليل للخروج بنتائج مستفيضة تحليل أرقام وإحصائيات عن تطور النفط وكذا السياسة النقدية.

8- الدراسات السابقة: خلال فترة إنجاز البحث، استطعنا الإلمام بمجموعة من المراجع التي تناولت متغير من متغيرات الموضوع ويمكننا إبراز موقع البحث من الدراسات السابقة وأهم الدراسات التي استطاع الباحث الاعتماد عليها فيما يلي:

1 - دراسة حسين كشتى: بعنوان إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية الكلية (2000-2009)، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة مسيلة، 2012، وتمحورت الاشكالية حول كيفية مساهمة السياسة النقدية والمالية في تصحيح الإختلالات الاقتصادية وإعادة التوازن الكلي لاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2009)، حيث تناول الباحث مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، وكذلك واقع السياسة النقدية في الجزائر، وتحليل تطور الوضعية النقدية في الجزائر وارتباطها بسعر النفط، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن الطابع الريعي للاقتصاد الوطني يجعل التوازن والاستقرار الاقتصادي رهينة تقلبات أسعار قطاع المحروقات في الأسواق الدولية، تعتبر السياسة النقدية والمالية الأكثر فعالية لمواجهة الإختلالات والأزمات الاقتصادية.

2- دراسة ماجدة مدوخ: بعنوان فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2003، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في الفترة الانتقال من الاقتصاد مخطط اقتصاد السوق، ومعرفة نجاعة الإجراءات المتخذة، والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر:

- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية وحلولها مكانة بارزة إلى تحقيق المربع السحري كالدور خاصة التحكم في التضخم.

- لبلوغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لابد توفير ظروف مناسبة لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.

- لا توجد سياسة حقيقية في الجزائر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض خاصة منذ 1994 حيث شرعت في تنفيذ برامج والتكيف الهيكلي، فتم فتح تحديد أدوات وأهداف هذه السياسة لتحقيق التوافق الكلي مع السياسة المالية.

3 - دراسة وحيد خير الدين: بعنوان أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2013، وتمحورت الاشكالية الدراسة حول إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الاقتصاد الدولي وما هي أهم الاستراتيجيات البديلة لها، حيث تناول الباحث مفاهيم حول النفط وطرق استخراجه، وأهم الأطراف المؤثرة في السوق النفطية العالمية، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصباً للاستثمار فيه.

- القطاع السياحي سيكون خياراً استراتيجياً أيضاً إلى جانب القطاع الزراعي، ولا يمكن الإستغناء عنه في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر.

9- صعوبات البحث: خلال فترة انجازنا البحث واجهتنا عدة صعوبات لعل أهمها يتمثل:

- ضيق الوقت.

- ندرة المراجع الخاصة ببعض متغيرات الدراسة وكذلك صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة للسنوات الأخيرة.

10- خطة وهيكل الدراسة:

يتضمن هيكل هذا البحث مقدمة وخاتمة، وثلاثة فصول، كل فصل يتضمن ثلاث مباحث، وينتهي كل مبحث بدوره بثلاثة مطالب.

تم تطرق في **الفصل الأول** تحت عنوان الايطار النظري لسياسة النقدية، فقد تم تطرق فيه إلى مفاهيم حول السياسة النقدية، كذلك إلى أهداف السياسة النقدية، بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية.

أما في **الفصل الثاني** تحت عنوان الايطار النظري لأسعار النفط إلى مفاهيم أساسية حول النفط، وكذلك محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذلك الصدمات النفطية للفترة 1986-2014.

أما فيما يخص **الفصل الثالث** بعنوان تداعيات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، فقد تم التطرق فيه إلى تطورات أسعار النفط، والسياسة النقدية في الجزائر، بالإضافة إلى الدراسة التحليلية لتداعيات تقلبات أسعار النفط في الجزائر.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول

للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها المختلفة، وهذا مما جعلها عرضة للعديد من البحوث والدراسات، وأداة لتعديل الاختلال الاقتصادي وقد تطور مفهوم السياسة النقدية تطوراً كبيراً ويعود ذلك إلى نمو اقتصاديات وكذا التطور الذي طرأ على الأفكار الاقتصادية والنظريات النقدية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من التضخم.....أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من الأدوات المباشرة وأدوات غير مباشرة .

لهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال ثلاث مباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة النقدية .

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية.

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية، ومن أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، وهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تمس العديد من الجوانب.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

لدراسة السياسة النقدية لا بد من التطرق في البداية إلى تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

- **السياسة النقدية :** "هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"¹.
- **السياسة النقدية:** "هي الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد والتحكم به، لتحقيق الأهداف العامة للسياسة النقدية"².
- **وتعرف كذلك بأنها :** "العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية"³.
- **كما يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها:** "سياسة الحكومة والبنك المركزي بالنسبة لخلق النقود"⁴.

من التعاريف السابقة الذكر نخلص إلى أن السياسة النقدية آلية مهمة تستخدمها الإقتصاديات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، تخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة أمام كل التقلبات الاقتصادية .

1 - عبدون عبد المجيد، السياسات النقدية في العالم الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2005/2006، ص 19.

2- الخيكاني نزار كاسم والموسوي حيدر يونس، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع، الأردن، 2015، ص 13.

3- خبابه عبد الله، الإقتصاد المصري(البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسات النقدية) ، دار الجامعة الجديدة، القاهرة مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص 199.

4- المرجع السابق، ص 200.

تجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين فالأول: يسمى بالمعنى الضيق والذي يقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة، والثاني يسمى المعنى الواسع فيعني أنها تشمل على جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفر واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين العموم.

ثانيا: تطور السياسة النقدية

اختلفت نظرة الفكر الإقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطورها المختلفة، حيث نجد أن السياسة النقدية مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الإقتصادي وفعالية هذا التأثير، وفيما يلي سنوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية :

المرحلة الأولى : تميزت بالنظرة الحيادية للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين باعتبار أن النقود أداة لتبادل ولا أثر لها في الحياة الإقتصادية وكان الشائع أنه لا شيء في الإقتصاد أتقه من النقود كما قال " جون باتيستساي " وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، لكن مع تطور الأحداث الإقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعتبر بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل، إلا أن حدوث الأزمة الإقتصادية الكبيرة سنة 1929 وما خلفته من أثار وخيمة على إقتصاديات العالم عدم قدرة السياسة النقدية على تقديم حلول للخروج من تلك الأزمة¹.

مرحلة الثانية : هي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكينزية على يد المفكر البريطاني " جون مانيرد كينز " أثر الأزمة العالمية " أزمة الكساد 1929-1933 " حيث قللت كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الإقتصادي ، بدأ كينز يدعو إلى الإهتمام بالسياسة المالية واعتبارها الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك، وتأتي أولا ثم تليها السياسة النقدية².

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عاد فيها الإهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة "1951 - 1955" حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم، الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص

1 - زقلاوي كلثوم، بابشي حنان ،تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2015 ،مذكرة الماستر ، تخصص تحليل إقتصادي وجوكمة ،جامعة أدرار، الجزائر، 2015- 2016 ص 14.

2 - محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية ،دار غيداء للنشر والتوزيع ،ط 1، عمان 2010، ص 19-20.

الخدمات الإجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات لذلك أصبحت السياسة النقدية هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، من خلال التحكم في كمية العرض النقدي¹.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي إحتدم فيها الجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الإقتصادي الأمريكي "fridman.m" الذي آمن هو ومن معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها على تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وعلى النقيض من ذلك يرى المالون بأن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الإقتصاد إلى التوازن وتحقيق أهداف الإقتصادية، وتوالى الدراسات الإقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذاك حتى جاء فريق ثالث بزعماء الإقتصادي الأمريكي "w. heler" الذي يؤمن أهمية السياستين النقدية والمالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب .

يجب الإشارة إلى أنه للسياسة النقدية الأولوية في البرامج الإقتصادية لأي دولة، إلا أنه لا يجب إهمال السياسة المالية، لأهميتها في مساندة السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة² .

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

في هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية هما³:

أولاً: السياسة النقدية الإنكماشية

يهدف هذا النوع من السياسة النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها إقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية إتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات النقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

حيث يرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم العمل على علاجه بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك، هو الذي يحقق إستقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة. تنتج الفجوة التضخمية

1 - محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

2- قندولي سعاد، خلاف ريم، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية خلال الفترة 2016-2000، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي

وينكي، المركز الجامعي ميله، 2018/2016، ص 32.

3 - زقلاوي كلثوم، بايشي حنان ، مرجع سبق ذكره ص 9.

نتيجة إرتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD أكبر من AS) ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يتم استخدام السياسة النقدية الإنكماشية كما يلي¹:

- **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى إنخفاض كمية النقد المتداول في الإقتصاد، مما يعمل على تخفيض القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الإستثماري (I) مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي .

- **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني إنخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية ، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعني إرتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق)، وإنخفاض حجم القروض (بسبب إرتفاع تكلفة الإقراض)، ويؤدي هذا إنخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الإستثماري (I) مما يعني إنخفاض الطلب الكلي وتستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

- **الإحتياط القانوني:** يقوم البنك برفع نسبة الإحتياطي القانوني مما يعني إنخفاض قدرة البنوك على توليد الإئتمان، ونتيجة لإرتفاع نسبة الإحتياطي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الإستثماري (I) إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ثانيا: السياسة النقدية التوسعية

تهدف إلى علاج حالة الركود الإقتصادي التي يمر بها الإقتصاد أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية على حد سواء.

تنتج الفجوة الإنكماشية بسبب إنخفاض الطلب الكلي عن المعروض الكلي (AD أصغر من AS)، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي يتم إتباع " السياسة النقدية التوسعية " كما يلي² :

- **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى إرتفاع كمية النقد المتداول في الإقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الإستثماري الذي يقوم به قطاع

1 - زقلاوي كلثوم، بابشي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- المرجع السابق، ص 17.

الأعمال، وبالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الإستهلاكي (C)، والإنفاق الإستثماري (I)، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي .

- **سعر الخصم** : يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الإقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي، وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يعني إنخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أقل من السابق) ، وارتفاع حجم القروض (بسبب إنخفاض تكلفة الإقتراض) وتكون المحصلة النهائية أن ترتفع حجم الإنفاق الإستهلاكي (C) ، والإنفاق الإستثماري (I)، مما يعني إرتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية لحين إرتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي .

- **الإحتياط القانوني**: يقوم البنك بخفض نسبة الإحتياطي القانوني، مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على توليد، ونتيجة إنخفاض نسبة الإحتياطي القانوني يزيد كل من الإنفاق الإستهلاكي (C)، والإنفاق الإستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي¹ .

المطلب الثالث: المعلومات اللازمة لوضع سياسة النقدية

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها ،إلى معرفة كيفية تشغيل الإقتصاد الذي تعمل فيه وعن حالته الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط الإقتصادي والتي تتمثل في²:

وسنقوم باختصار بشرح هذه القطاعات وذلك على النحو التالي :

أولا : القطاع الحكومي

تلعب الحكومة دورا هاما في توجيه الإقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الإقتصادية التي تتفذهها، فهي تقرض الضرائب وتتفق وتدعم وتقترض وتقرض، كما تقوم بسن القوانين والتشريعات المختلفة، وتعد ميزانية الدولة الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الإقتصادية والاجتماعية، كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الإقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي . ولذا يحتاج وضع السياسة النقدية إلى المعلومات عن هذا القطاع لماله من إرتباطات وثيقة مع كافة المؤسسات التي تعمل داخل النشاط الإقتصادي .

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية 2004، ص 113.

2 - الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي (دراسة حالة موريتانيا)، شهادة ماجستير ،تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2013 ص 18 .

ثانيا: القطاع المالي الخاص والعام

لقد توسع الدور الإقتصادي الذي يلعبه القطاع المالي العام وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط وأحدث في حسابها دورا هذا القطاع في إعداد خطط التنمية وغيرها.

وتكمن هذه الأهمية في ثلاث محاور رئيسية وهي:

- دوره النشاط والفعال في الدول النامية وقدرته على تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية في هذه الدول .
- خروجه عن النشاط التقليدي القديم وقيامه بأدوار ومهام جديدة.
- جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي¹.

فالقطاع الخاص يؤدي دورا أساسيا في الإقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي .

أما القطاع العام وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دورا مهما في توفير ما يحتاجه الإقتصاد من تمويل فكلا من الحكومة والقطاع الخاص يقتض من الجهاز المصرفي ويودع موارده المالية لديه².

لهذا يحتاج وضع السياسة النقدية إلى المعلومات عن هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

ثالثا: القطاع الخارجي

يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من السلع والخدمات ومنفذا لتصرف الفائض في عرضها إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج .

وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالي وغير مالية في كل من سوق العمل وسوق المال ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل ويتم تبادلها في جميع الأسواق، لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي³.

1 - نفس المرجع، ص 19.

2- ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) ،رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003/2002 ص 5.

3- الشيخ أحمد ولد الشيباني ، مرجع سبق ذكره ص 19.

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية.

تقوم إستراتيجية السياسة النقدية على مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ولكي يتم ذلك لا بد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك باختلاف أنواعها، حيث يمكن تصنيفها إلى أدوات كمية وكيفية بالإضافة إلى الأدوات الأخرى.

المطلب الأول : الأدوات الكمية لسياسة النقدية

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الإئتمان في إقتصاد ما يهدف التأثير على تكلفة القروض ومستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة الإجمالية¹.

أولاً: سياسة معدل إعادة الخصم :

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظيراً إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات الخزينة أو لقاء ما يقدمه إليها من سلف وقروض² ويعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإئتمان بهدف الحد من الأوضاع التضخمية، فارتفاع تكلفة الإئتمان المتمثلة في سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، ويقرر المستثمرون عدم الإقتراض، وقد يلجؤون إلى إستثمار أموالهم في الأسواق المالية بشراء الأسهم والسندات، وبالتالي تخرج الأموال من فح السيولة ويتقلص حجم الكتلة النقدية، أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة التوسعية فإنه يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم حتى يسمح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الإقتراض للتوسع.

في منح الإئتمان، فيقدم المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على التمويل بتكلفة منخفضة عندما يكون سعر الخصم أقل بكثير من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز كبير للبنوك للحصول على القروض المخصومة بسعر الخصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة البنوك في شراء سندات بسعر أعلى، لذلك يقوم البنك المركزي بوضع قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على القروض المخصومة.³

1 - خبابه عبد الله ، الإقتصاد المصرفي (النقود- البنوك التجارية -البنوك الإسلامية- سياسة النقدية) دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2013، ص299.

2 - محب خله توفيق، الإقتصاد نقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2011 ص 321.

3 - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

تعد سياسة إعادة الخصم أداة غير فعالة في حالة الكساد منه في حالة التضخم حيث يؤدي الكساد إلى زعزعة ثقة الرجال الأعمال في الإستثمار حتى وإن أصبح سعر الفائدة صفر إن لم يتوفر الدافع إلى الإستثمار أي الربح، لذا أعدت هذه الأداة مؤشر أمام البنوك إتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بالسياسة الإئتمان¹، خاصة سلطة الدولة على السوق النقدية من خلال الإفراط في إصدار أدونات الخزينة مما أدى إلى إضعاف دور البنوك المركزية، بالإضافة إلى إستخدام وسائل حديثة وأكثر فعالية كالسياسة السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي².

ثانياً: سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل هذه الأداة في قيام البنك المركزي بشراء (الطلب) أو بيع (عرض) بعض الأصول التي يملكها مثل أدونات الخزينة أو سندات الحكومية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وامتصاص السيولة أو ضخها، وبالتالي زيادة المعروض النقدي أو تقليصه بهدف التأثير في سوق النقد مباشرة ومن التأثير على قدرة البنوك التجارية في التأثير بكمية وسائل الدفع³، حيث تحدث هذه السياسة أثراً مباشر على كمية الإحتياطيات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية والسعر الفائدة من خلال مايلي⁴: في حالة الركود يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية فترتفع الإحتياطيات النقدية لها وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأوراق المالية كما أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة مما يرفع من حجم الإستثمار والدخل والعمالة، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يعمل على الحد من الإئتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة انكماشية ويدخل إلى السوق بائعاً للأوراق المالية للبنوك التجارية التي تدفع ثمنها نقداً فتقل الإحتياطيات النقدية لديها وتنخفض قدرتها على منح الإئتمان مما يقلل في الأخير من حجم الإستثمار والدخل والعمالة، فتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة ، وتغير سياسة السوق المفتوحة فعالة مقارنة بسياسة سعر الخصم نظراً لما تتمتع من خصائص منها:

- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي لسيطرة على الإئتمان كما أن المبادرة لدخول في السوق المفتوحة بيعاً أو شراءً تعود للبنك المركزي.
- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء الأوراق المالية ويتبعها بعملية البيع خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى قيام بعملية إعادة شراء وهذا ما يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الإئتمان وبالتالي

تحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة.

1 - نفس المرجع، ص 124-125.

2 - لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتب حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 71.

3 - السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 193.

4 - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم، الأهداف والأدوات، دار الفجر للنشر وتوزيع مصر، 2015، ص 151.

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على مدى وجود أوراق مالية كافية في السوق تسمح للبنك المركزي بالتأثير على السوق في حالة البيع أو شراء وفي حالة الإنكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات وترتفع الإحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية ، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الإنكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود بين رجال الأعمال، كما أن إنخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا على الإستثمار عندما تكون معدلات الأرباح منخفضة بالإضافة إلى أن تطبيق هذه الأداة يتطلب توفر أسواق مالية واسعة ومنظمة خاصة في الدول التي تسعى إلى التنمية¹.

ثالثا: سياسة تعديل نسبة الإحتياطي الإجباري :

معنى ذلك إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة من أصولها النقدية وودائعها كرسيد دائما لدى البنك المركزي².

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضا لتحكم في العرض النقدي فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الإئتمان، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني الواجب الإحتفاظ به لدى البنك المركزي وعلى العكس تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوزيع في الإئتمان وزيادة العرض نقدي³.

قد لا يكون لهذه الأداة في أوقات الإنكماش مآلها من فاعلية في أوقات التضخم، وذلك نظرا لأن تخفيض الإحتياطي النقدي وزيادة مقدرة البنوك على منح الإئتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والسلفيات ويكون من نتيجة ذلك وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك، وبالتالي فإن خفض نسبة الإحتياطي وإتاحة المزيد من الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لن يضيف جديدا إلى قدرتها لأن مشكلتها الرئيسية تتمثل في توافر فائض غير مستغل لديها، لذلك فإنه يلزم في أوقات الكساد أن يصاحب هذه السياسة إجراء آخر يزيد من طلب الأفراد على النقود.

ومع ذلك فإن نجاح إستعمال هذه الوسيلة في الأقطار النامية أمر مشكوك فيه إذا كانت المصارف التجارية تحتفظ بإحتياطيات نقدية كبيرة تؤهلها الإستمرار في التوسع في عملياتها الإئتمانية والمالية، حتى مع رفع الإحتياطي القانوني أو إذا كانت الحدود العليا لنسبة الإحتياطي القانوني مبينة من قبل قوانين المصرفية المعمول بها أو عندما تتعدى المصارف التجارية في الداخل مما وظفته في الأسواق النقدية

1 - نفس المرجع، ص 152.

2 - أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان 2010 ص 189.

3 - محب خله توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 328.

والمالية والعالمية، ففي جميع هذه الحالات تكون فعالية رفع نسبة الإحتياطي القانوني في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي محدودة¹.

- يمكن القول أن سياسة الإحتياط الإجباري أكثر فعالية من سياسة السوق المفتوحة، نظرا لأن أثر تغيير السياسة الإحتياط الإجباري هو أثر مباشر وفوري في حين تحتاج سياسة السوق المفتوحة وقت أكثر لتحقيق الأهداف الموجودة كما أن هذه الأخيرة أكثر فعالية من سياسة إعادة الخصم، لأنها أداة غير تضخمية إلا أن البنك المركزي لا يستطيع الإستغناء عن أي من الأدوات الثلاث السابقة من أجل تحقيق أهدافه .

المطلب الثاني : الأدوات الكيفية لسياسة النقدية

يقصد بالأدوات النوعية الأساليب المباشرة التي يستخدمها المصرف المركزي بهدف التأثير على نوعية الإئتمان وتوجيه لتحقيق أغراض إقتصادية معينة، وعادة ما تستخدم الأدوات النوعية في الدول النامية بشكل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة لغياب فعالية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الإقتصادية فيها بشكل كامل .

أولاً: سياسة تأطير القروض

تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وعند إرتفاع حدة التضخم تقوم الدولة الممثلة بالبنك المركزي بوضع سياسة تأطير القروض إجبارية، عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممكن منحها من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض².

ثانياً: السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه الأداة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطة النقدية أكثر نفعاً للإقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات³.

1 - عبد الله ولد محمد ولد المختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص 52.

2 - صالح طابوس، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة 2000/2010، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة تلمسان 2015، ص 48.

3 - بلحلو حليمة ، سيار عائشة ، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990/2018، مذكرة الماستر ، تخصص إدارة مالية ، مركز جامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة ، الجزائر، 2020/2019، ص 22 .

ثالثا: وضع حدا أقصى لأسعار الفائدة

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة الودائع ، فتمنح الفوائد على الودائع التجارية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا ، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية، ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتخطاه، وهذا للحد يكون قابلا للتغير حسب الظروف الاقتصادية فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد¹.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى (المشتركة)

تتمثل هذه الأساليب فاعلية إضافية للسياسات السابقة الذكر ومن الأدوات التي تتدرج تحت هذه التعليمات مايلي :

أولا: الإقناع الأدبي :

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الإستعمالات المختلفة، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الإقتراحات والتحذيرات الشفهية والكتابية، وتسمى أيضا بسياسة المصارحة وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيئة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن يقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقاولات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو شيء من التحذير والوعيد².

ثانيا: الإجراءات المباشرة:

وهي أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وتشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه لسياسة إقراضية معينة للبنوك التجارية ويصل الأمر إلى فرض عقوبات التي تتبع سياسات إئتمانية غير ملائمة وأهم هذه الإجراءات هي³:

1 - نفس المرجع، ص 22.

2 - إكن يونس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000/2009 ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود والبنوك ، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص 18.

3- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر 1970/2011 ، أطروحة الدكتوراه ، قسم علوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان 2012/2013 ، ص 18.

- رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك، باعتبارها الملجأ الأخير للإقراض عندما يرى أن السياسة الائتمانية للبنك المركزي مثل قيامه منح القروض للمضاربة في أوراق مالية.
- رفض البنك المركزي إقراض البنوك التجارية للبنوك، في حالة تجاوز قروضها مقدار رأسمالها واحتياطياتها أو عندما تتجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.
- إجبار البنوك على استثمار جزء من مواردها في أصول وخالية من المخاطر كالإستثمار في سندات وتحويلات الخزينة بهدف تدعيم الإحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وزيادة الضمان للمودعين وإلزام البنوك بشراء أوراق مالية الحكومية لمدها بالموارد المالية.
- التمييز بين أسعار الفائدة وفقاً للقطاعات الإقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض، الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية .

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الإستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي يستخدمها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة لأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الإئتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الإقتصادية الموضوعية من قبل السلطات¹ .

1 - اكن يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية

باعتبار السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، فإنها تعمل على التأثير على بعض المتغيرات للوصول إلى هذه الأهداف ، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية التي تعيشها الدولة، ولهذا سنقوم في هذا المبحث بعرض الأهداف الأولية للسياسة النقدية، والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، والأهداف النهائية للسياسة النقدية .

المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية إستلزم الأمر تحديد أهداف عملية، وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة بإستخدام أدوات في حوزتها ،هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية، وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين، هما مجمعات الإحتياطات النقدية وأحوال سوق النقد.

أولاً: مجمعات الإحتياطات النقدية

تعرف الإحتياطات النقدية على أنها الأصول التي يمكن إستخدامها في المعاملات وتكون إستخدامها موازية مع العملة قيد التداول ، والاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية، وفيما يخص المجمع الإحتياطي الأكثر فاعلية وسهولة فيبقى الجدل قائماً، نظرا لان هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير، بالإضافة إلى دور السلطة النقدية ¹.

ثانياً: أحوال سوق النقد

ويشير هذا المصطلح إلى مدى تجارب ومرونة أسواق الإئتمان، والنظام المصرفي من حيث قدرة المقترضين وموقفهم من السرعة أو الإبطاء في معدل نمو الإئتمان، ومدى سلطة البنوك ومؤسسات الإقراض في فرض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى على المقترضين ².

ومن الواضح أن الهدف الأفضل هنا هو الهدف الذي يؤثر ويتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الإتجاه المرغوب نحو الأهداف الوسيطة المستعملة.

1 - حسين كشيتي ، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة مسيلة، 2012/2011 ص 26.

2 - محب خله توفيق، مرجع سبق ذكره ، ص 375.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة لسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الوسيطة متغيرات تسمح مراقبتها وتنظيمها لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتعرف على أنها مجاميع تمثل مجموعة من السلوكيات تؤثر فيها السلطة النقدية، وتتميز بالإستقرار عموماً، كما يجب أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة وواضحة، حيث تؤثر الأدوات على الأهداف الوسيطة بسرعة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي¹:

أولاً: سعر الفائدة

الفائدة هي سعر النقدي لإستخدام الأموال القابلة للإقراض، وقد ثبتت البنوك المركزية أسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فهو غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لأن مستوى الأسعار يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمؤسسات ويجب على السلطة النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة .

ثانياً: معدل الصرف

وهو مؤشر هام يعبر عن الأوضاع الإقتصادية لبلد ما، وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريب من مستوى بكافئ القدرة الشرائية .

ثالثاً: المجمعات النقدية

هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة تعكس قدرة الأعوان المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الإقتصاد، ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية .

المطلب الثالث : الأهداف النهائية لسياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الإقتصادية المتمثلة أساساً في إستقرار الأسعار، وتعرف هذه الأهداف بالمرجع السحري المتمثلة في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق المعدلات العالية من النمو الإقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتتمثل الأهداف النهائية فيما يلي :

1 - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان 2000، ص 195-196.

أولاً : تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية التركيز على تحديد معدل التضخم منخفض مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثاني لتحقيق كفاءة الاقتصاد الكلي¹.

ثانياً : العمالة الكاملة

يعرف الإقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الإستخدام الكفأ لقوة العمل مع السماح بمعدل منخفض من البطالة ينتج أساساً عن المتغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنان الإقتصادي، وتساعد السياسة النقدية على تحقيق هذا الهدف من خلال تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطة النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الإستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي يزداد الإستهلاك ومن ثم زيادة الدخل².

ثالثاً : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

سعر الصرف له دور بارز في وضع ميزان المدفوعات، فضل عن دوره في التأثير على معدلات التضخم والنمو الحقيقي كأداة ربط مابين الاقتصاد المحلي والعالمي ، ولهذا عادة ما يتم إستخدامية كأداة مناسبة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات ، عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ، بغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات.

رابعاً: تحقيق معدلات العالية من النمو الإقتصادي

تساهم السياسة في تحقيق معدل عالي النمو الإقتصادي بشرط توفر عوامل أخرى غير نقدية، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة ، وتوفر العوامل والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة ولذلك دور السياسة النقدية يجب أن يعمل على تنسيق هذه العوامل بشرط تطبيق سياسة المالية غير مناقضة لدور السياسة النقدية³.

1- الخيكاني نيزار كاظم ،الموسوي حيدر يونس، السياسات الإقتصادية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان 2015، ص 15.

2- مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 121.

3 - الخيكاني نيزار كاظم والموسوي حيدر يونس، مرجع سبق ذكره، ص 18.

خلاصة الفصل:

بما أن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فالأكيد أن لها أهداف وأدوات، ففيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية وكيفية وأدوات أخرى، أما الكمية فهي سعر إعادة الخصم، الإحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وأما في الكيفية فمنها سياسة التأطير القروض، التوجيه الانتقائي للقروض لقروض، سياسة أسعار الفائدة، أما في الأدوات الأخرى تتمثل في الإقناع الادبي والأعلام والإجراءات العقابية.

وفيما يخص الأهداف تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الإستقرار النقدي والاقتصادي، وتهدف أيضا في المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية، المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية.

الفصل الثاني الإطار
النظري لأسعار النفط
والصدّامات النفطية

تمهيد:

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالية ومادة أولية أساسية في الصناعة الكيماوية والبتر وكيماوية كما أن دوره يعتبر حيويًا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص لتشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية .

وقد شهد قطاع النفط عدت تحولات في مختلف جوانبه الاقتصادية والتكنولوجية التي أدت بدورها إلى التغيير في الأسواق النفط العالمية حيث تأثرت هذه الأخيرة بأسعار النفط مما ساهم في عدت تطورات وتجديدات في الأساليب التسعيرة وقد كان لها ارتباط وثيقًا بالأزمات النفطية .

بناءً على ما سبق تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النفط .

المبحث الثاني : محددات أسعار النفط في الأسواق العامة .

المبحث الثالث : صدمات النفطية للفترة 1986-2014 .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط

يعد الاقتصاد النفطي العلم الذي يدرس هذه المادة الخام بكونه يتصف بالندرة وكيفية تلبية حاجات العالم منها .

المطلب الأول: مفهوم النفط

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أصل النفط .

أولاً: مفهوم النفط

"إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية petroleum وتعني Petr+ صخر + zoléum زيت أي بمعنى زيت الصخر" يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها.

مما سبق نستخلص أن النفط مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزيئية متنوعة¹.

ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكير وجين kérogène وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكون ويتحول الكير وجين إلى الإسفلت وهي أرقى أنواع النفط لأنه أقلها تكون أو نضجاً إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني (الشمعي) الذي تزداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي ويترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها² .

النفط وخصائصه و مميزاته

من التعارف السابق التي تطرقنا إليه في الفرع السابق يتضح لنا أن للنفط أنواع وخصائص ومميزات متعددة.

1 - بيطام ريمة، أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000/2014)، مذكرة ماسثر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2015 ص 3.

2 - محمد خميس الزوكي، جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول)، دار المعرفة الجامعية، د ط، الإسكندرية، 2001، ص 73-74.

أولاً:أنواع النفط

فالنفط الخام الموجود في الطبيعة كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية، أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتوائه على المواد الكبريتية .

فالنفط يختلف في نوعه من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وحتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا فقد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافينية، أو قد يكون نفطاً نافيانيا، وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافثينية، أو يكون من المواد الأسفلية (العطرية، الأروماتية).

هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (.....أو المنخفض)، كما يوجد نفط حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى¹.

ولتوضيح أكثر هناك أنواع مختلفة للنفط كما يلي:

- **النفط الخفيف:** وهو أجود أنواع النفط تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من درجة 35° فما فوق مثل النفط الخام الجزائري الليبي و القطري.
- **النفط الثقيل:** درجة كثافة نوعيته 28° فما فوق دون ذلك تكاليفه مرتفعة والمستخرجات منه ثقيلة (مارون، أسفلت) مثل نفط الخام المصري و السوري.
- **النفط المتوسط:** تكون درجة كثافته النوعية بيه 28° و 35° المشتقة المستخرجة منه مثل النفط الخام السعودي والكويتي، كما يوجد نفط حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية.

ثانياً:خصائص النفط

يتميز النفط بالخصائص التالية² :

- **تركيبه الكيماوي فريد،** حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد، هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجاناً وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا .

1 - بيطام ريمة، مرجع سبق ذكره ، ص 4-5.

2 - نفس المرجع ، ص 8 .

- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في النفط الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى التلوث.
- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية.
- يعتبر النفط مصدرا يتناقص بكثافة استعماله.
- تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.
- النفط هو المصدر الرئيسي لطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر.
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.
- يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية و أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية¹.

ثالثا:مميزات النفط

كان الفحم قبل الحقبة التجارية للنفط هو المصدر الأولي الأساسي للطاقة على المستوى العالمي، وقد ظل كذلك منذ الثروة الصناعية في القرن الثامن عشر إلى أن جاء النفط لتحتل مكانته في النصف الأول للقرن العشرين، وذلك لأن النفط يتميز عن الفحم بالمميزات التالية:

- قوة النفط الحرارية نسبيا عما هي في الفحم الحجري، حيث أن طنا واحدا من النفط الخام يعادل (1.5)طن من الفحم الحجري.
- سهولة نقل النفط لطبيعته السائلة.
- تبرز للنفط جملة من مشتقات نفطية، إضافة إلى اشتراكه في الصناعات كثيرة من أهمها البتر وكيماويات وكيماويات والأسمدة، أما الفحم الحجري فهو ذو إسهامات محدودة إلى جانب استخدامه كوقود صلب².

المطلب الثالث:أهمية الثروة النفطية

بعد اكتشاف النفط صار أهم مصدر من مصادر الطاقة حتى وقتنا الحالي، وسيبقى هو الأهم لعقود مقبلة أيضا، وهذا نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقية الأخرى، فهو

1 - نفس المرجع، ص من 9 إلى 12.

2 - نواف الرومي ، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام ،دار الجماهيرية ، بن غازي ، ليبيا ، 2000، ص 17- 18.

مصدر أمن ومتوفر¹، وعليه يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية الثروة النفطية في شتى المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية وحتى العسكرية .

أولاً: الأهمية الاقتصادية للنفط

بشكل عام فإن الأهمية الاقتصادية للنفط ناتجة عن كونه مصدراً للطاقة وله مكانته الخاصة بين مصادر الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى أهميته كمادة أولية صناعية تدخل في العديد من الصناعات وخاصة الصناعات البتر وكيماوية وأهميته الناجمة عن كونه مصدراً لتدفق الموارد المالية وخاصة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد على هذه الموارد في تمويل مشاريعها وبرامجها وخططها التنموية².

ثانياً: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل النفط الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي³.

• دور النفط في قطاع المواصلات:

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 درجة من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكير وزين، وقود الطائرات النفائة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية .

• دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة وإلى حد ما النظافة.

• دور النفط في توفير المنتجات البتر وكيماوية واستخداماتها:

حلت المنتجات البتر وكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من صعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأدوية، الدهانات والأسمدة وغيرها، ودخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البتر وزراعة"، وذلك

1 - وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي و الإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2012-2013 ، ص 68.

2 - علي حسين رجب الجبوري، النفط و الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير في الدراسات الإشتراكية ،الجامعة المستنصرية 1989 ص 05.

3 - مدشن وهيبه ، أثر التغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية ، 2004-2005، ص 14-15.

لسببين رئيسيين هما النفط بصفته مصدرا لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة، واستعمال المنتجات البتر وكىماوية وأثرها في التقدم الزراعي¹.

ثالثا: الأهمية العسكرية للنفط

الطلب العالمى على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالى 5/ من الاستهلاك العالمى وتزداد هذه النسبة فى حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التى تزداد عليها الطلب العسكرى على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آلات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها فى أماكن القتال فى حالات الحرب تجنباً لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من أبرز أسباب الحروب فى العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط².

1 - علة مراد ، ورقة بحثية بعنوان دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها فى التنمية الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 97.

2 - حمادى نعيمة، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على تمويل التنمية فى الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير فى العلوم الإقتصادية ، جامعة حسنية بن بوعلى الشلف، السنة الجامعية 2008/2009، ص 240.

المبحث الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمصطلح السعر النفطي وأنواعه، وكذا التعريف بالسوق النفطية وأهم الأطراف والعوامل المؤثرة وطرق وأساليب تسعير النفط.

المطلب الأول: تعريف سعر النفط ومختلف أنواعه

يعتبر سعر النفط من أهم أسعار الاقتصاديات وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط و أنواعه.

أولاً: تعريف سعر النفط

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسة أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا"¹.

"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى بسعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر الفترة زمنية معينة بعد استبعادها ماطرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس"².

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطي لوحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

ثانياً: أنواع سعر النفط

لسعر النفط أنواع متعددة وهي³:

- **السعر المعلن:** وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت شركة ستاندرداويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن أسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن.

1 - محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 194-195.

2 - حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية، 2006، ص 240.

3 - أنواع أسعار النفط الخام ، 19:50,23/04/2021. <http://www-arab-oil-naturalgas.com/oil-Price-types>

- **السعر المتحقق:** وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسومات أي تخفيض لنسبة معينة من سعر المعلن للبرميل لترغيب مشتري أو لتلاشي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسومات.
- **السعر الضريبي:** وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر تسعر الكلفة الضريبية.
- **سعر الإشارة:** ويمكن أن يأخذ باتجاهين هما:
أن سعر الإشارة هو سعر الذي يقل عن سعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطي بين السعريين (المعلن والمتحقق).
- يعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفط متقارب في درجات الكثافة أو المتباعد في موقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفط من نفط إشارة.
- **سعر الفوري:** ويعني ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة لنفط الخام بدأ السعر الفوري يظهر وينشط بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية والأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم والأسواق الفورية عديدة منها: سوق روتردام، سنغافورا.
- **سعر الاسمي:** ويعني القيمة النقدية للبرميل النفط معبرا عنه بالدولار فنقول مثل أن سعر الأوبك يساوي 80 دولار للبرميل .
- **سعر الحقيقي:** وهو يمثل إما القيمة الحقيقية لسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع وخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بسعر الاسمي للبرميل.
- **الأسعار الآجلة وأسعار الصفقات الأجل الطويل:** ويعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة.
- **سعر البرميل الورقي:** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآتية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في البورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزادون عليها ويداولونها بين المضاربين.
- **سعر الإرجاعي:** ويعني سعر البرميل النفط الخام محددًا في الضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل الأوبك (البرميل المركب).

المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية العالمية

"يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى تعريف السوق النفطية"¹.

"هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين أطراف متبادلة"².

"وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كعوامل السياسية، العسكرية ومناخية وتضارب المصالح بين مستهلكين ومنتجين والشركات النفطية"³.

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض و الطلب.

المطلب الثالث: أطراف والعوامل المؤثرة على أسعار في السوق النفطية

تتأثر أسعار النفط في السوق النفطية بعدة عوامل تجعلها متذبذبة دائما في ارتفاع وانخفاض وأهم هذه العوامل عاملي العرض و الطلب.

أولا: الأطراف المؤثرة على السوق النفطية

يمكن تقسيم الأطراف المؤثرة و المتدخلة في السوق النفطي إلى قسمين هما جانب العرض وهي الدول المنتجة و المصدرة للنفط، أما الجانب الثاني فهو الطلب والمتمثل في الدول المستهلكة للنفط.

- جانب العرض: ويمكن عرض أهم أطرافه فيما يلي :

- منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك:

هي منظمة عالمية تضم 12 دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق المد خول، تمتلك دول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي و 70% من الاحتياطي العالمي للنفط تأسست في بغداد في 14 ديسمبر 1960 من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت، وقز ويلا ومقرها في فينا بالنمسا

1 - بيطام ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2 - محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 142.

3 - بيطام ريمة، مرجع سابق، ص 32.

بالإضافة إلى انضمام بعض الدول وهي: الإكوادور، اندونيسيا، أنغولا، الجزائر، ليبيا، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة¹.

وفيما يلي سوف نعرض أهم أهداف منظمة الأوبك²:

. تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية الدول الأعضاء منفردين أو مجتمعين.

. المشاركة الفعالة في السياسات التسعيرية التي تتضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية.

. المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو يتميز بالانتظام، والاقتصاد، والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

. تحقيق عائد عادل في استثمارات العالمية في الصناعة النفطية.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

أسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1961، مقرها باريس ويتكون من 34 دولة متقدمة حيث قارب إنتاجها من النفط 24 مليون برميل يوميا في نسبة 2015، وتأتي على رأس الدول المنتجة في هذه المنظمة الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 11 مليون برميل يوميا والنرويج بحوالي 2 مليون برميل يوميا³.

. دول الإتحاد السوفيتي سابقا FSM:

وهي تمثل حوالي نسبة معينة من الإنتاج العالمي وتتكون من عدة دول وهي، روسيا ودول أوروبا الشرقية التي كانت تشكل الإتحاد السوفيتي سابقا⁴.

• جانب الطلب: ويمكن ذكر أهم أطرافه فيما يلي:

- الوكالة الدولية للطاقة IEA:

تم تأسيسها في أعقاب الصدمة النفطية الأولى 1973 في نوفمبر 1954 كرد فعل على قرارات المنتجين، حيث دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة هذه الوكالة لمواجهة الأوبك من خلال التعاون بين أعضائها، للحد من هيمنة الأوبك على الأسواق النفطية بالاعتماد على مجموعة من الوسائل تتمثل في¹:

1 - 2015. <http://ar.m.wikipedia.org>

2 - سالم بغرازة ، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك و انعكاساتها على سوق النفط العالمي ، مذكرة ماستر في علوم إقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، السنة الجامعية 2012/2013، ص 6.

3- هناء مغربي، إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر ، السنة الجامعية، 2015/2016، ص 52.

4 - مرجع نفسه، ص 52.

- إقامة برامج لترشيد استهلاك الطاقة.

- الحد من استيراد النفط.

- تطوير الطاقات النفطية وتشجيع استخدامها.

- تشجيع إنتاج النفط والغاز خارج دول الأوبك.

- الضرائب على المنتجات النفطية المكررة.

- تحديد صناعة تكرير النفط.

- شركات النفط العالمية:

لقد كانت هناك سيطرة قليلة للشركات على الصناعة النفطية ومع تطور القطاع الصناعي وإتحاده مع القطاع المصرفي، أدى إلى تكوين الشركات الكبرى بأنواعها المختلفة وهذه الأخيرة سيطرت بدورها على السوق العالمية النفطية رغم تعرضها لهزات على مستوى عائداتها، نظرا للمنافسة من قبل الدول المنتجة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على السوق النفطية

لا تزال العوامل المؤثرة في الأسعار تعمل بصورة طبيعية في تجارة النفط بالرغم من محاولة الشركات النفطية الكبرى ومن ورائها الدول المساندة لها، لتسخير تلك العوامل لصالحها، فنجاحها أحيانا فكانت ولتزال التدبدبات في مستوى الأسعار تظهر بشكل مستمر متحديا أحيانا العوامل المؤثرة نفسها وتتخلص أهم هذه العوامل في :

• الطلب العالمي :

يعد الطلب على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي على سلع النفطية أو المنتجات النفطية عند سعر معين، خلال فترة زمنية محدودة بغرض الإشباع لتلبية تلك الحاجة الإنسانية سواء لأغراض استهلاكية النفط الأبيض للإنارة والتدفئة أو البنزين للسيارات أو لأغراض إنتاجية .

ويوجد العديد من العوامل المؤثرة على النفط منها أساسيا أو ثانويا أو مكملة، وهي كالتالي²:

1 - التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، بحوث و أوراق عمل ملتقى الدولي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس الجزائر ،2008، ص 5.

1 - 14:20 <http://petroteum-today.comconsultele.27-04-2021a>

• معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:

إن زيادة في استهلاك النفط تعني هناك زيادة في النمو الاقتصادي وبالأخص في حالة التطور التكنولوجي وميكانيكي وعنصر النفط يعد عنصرا هاما في العملية الإنتاجية، وأيضا انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على كمية النفط المطلوبة إلى أن هناك علاقة طردية متداخلة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط فكل عامل يؤثر في الآخر.

• تغير سعر النفط:

إن انخفاض أو تدني أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي وعكسه تماما، فالسعر من العوامل الأساسية وفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي بصورة عامة.

• النمو السكاني:

أحد أهم العوامل المؤثرة في الطلب النفطي فكلما كان عدد السكان كبير متزايد تطلب ذلك زيادة في طلب النفط والعكس صحيحا، لكن ورغم أن العامل السكاني مهم إلا أن تأثيره يكون نسبيا ومتكاملا مع العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فهناك أماكن متقدمة صناعيا وعدد سكانها قليل لكنهم يستهلكون حوالي 70% من نفط العالم، في ما تكتفي بقية سكان العالم باستهلاك حوالي 30% فقط من بترول العالم.

• المناخ:

هو ما اشتعلت عليها الأوبك فبناء على المناخ تحدد الأوبك سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر لأن المناخ له دورا بارزا في تحديد الطلب النفطي، فمثلا برد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لدفئة البيوت و محلات وغيرها، عادة ما يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم وسجلت المناطق الشمالية الباردة أكبر استهلاك لنفط مقارنة بالمناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، وهذا لا يعني أن فترة الصيف تخلص من استهلاك المشتقات النفطية بل هناك زيادة في استهلاك البنزين والوقود بسبب العطل الصيفية.

• الاستقرار السياسي في العالم:

تبرز آثار الاستقرار السياسي على الطلب النفطي مباشرة على الأسعار الاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي غالبا في نقص الإمدادات النفطية ويقود الدول الأكثر استهلاكاً لنفط إلى التنافس فيما بينها وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً لنفط إلى تخزين كميات كبيرة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر خوفا من نقص الإمدادات النفطية علما أن تكلفة تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

• أسعار السلع الطاقية البديلة:

أسعار السلع لها تأثير مباشر في الطلب على النفط خاصة إذ كانت السلع البديلة لها مستويات تكلفة أقل ومتواجدة بكميات هائلة وما يمكن استنتاجه مستقبلا أن الدول الصناعية إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر طبيعي للطاقة باعتباره أحسن بديل لنفط وتوفره بكميات هائلة في العالم.

ثالثا: العرض العالمي للنفط الخام (عرض النفط)

يقصد به الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية معينة وله عوامل وأسباب تؤثر فيه الارتفاع أو الانخفاض نذكر أهم العوامل المؤثرة في العرض النفطي كما يلي:

• الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:

الاحتياجات لها تأثير بالغ على العرض النفطي، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة متوفرة بكميات كبيرة كلما زاد الاحتمال أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر الآبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

• المستوى التكنولوجي لأدوات الإنتاج:

كلما كان المستوى التكنولوجي متطور أدى ذلك إلى سرعة الكشف عن المكامن النفطية ويؤدي إلى عرض النفط الخام أي توفر قدرة عالية على أحداث التوازن بين الطلب والعرض.

• سعر السلعة النفطية:

تلعب الأسعار دورا مهم في المقادير المعروضة من السلعة، بارتفاع الأسعار يحفز إلى زيادة العرض والكمية في حالة انخفاض.

• مقدار توفر المصادر البديلة:

تتمثل في مصادر المنافسة مثل الفحم والطاقة الشمسية مثلا، فالأسعار البديلة لنفط تلعب دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

المطلب الرابع: أنظمة تسعير النفط.

هناك العديد من أنظمة تتبعها الجهات المسؤولة ومتدخل في تحديد النظام التسعير، وهنا سوف نستعرض أهم هذه الأنظمة فيما يلي:

أولاً: تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق

ويتم تقسيمه إلى¹:

• نظام نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات النفطية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة، بنظام نقطة الأساس الواحدة ويطوي من خلاله حساب كل خدمات العالمية كما يلي :

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الإستيراد.

• نظام نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الحديد ثم إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خدمات خليج المكسيك في الأسواق الدولية، مضافا إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

• مرحلة تغطية أساس الواحد المتعادلة:

يحسب في هذه المرحلة سعر بترول الخليج كما يلي:

سعر نفط الخليج العربي مضاف إليها تكاليف النقل من خليج العربي إلى ميناء ساوث بغرب إنجلترا.

ثانياً: تسعير النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري.

ويتم تقسيمها إلى:

. **قاعدة صافي المحقق:** وفق هذه القاعدة يتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي، وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة لنفط.

. **قاعدة السعر الرسمي:** قامت الدول المصدرة للنفط، وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

. **قاعدة سعر الإشارة:** هنا الشركات النفطية ومنظمة أوبك تحدد الأسعار.

1 - السعيد الروبيع، التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الإقتصاد الجزائري ، مذكرة ماسنر في العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية، 2012/2013، ص 11.

ثالثا: تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة

هنا زالت سيطرت الشركات النفطية والاحتكارية، لتنتقل هذه السيطرة إلى منظمة الدول المصدرة ل النفط حيث أصبحت تتحكم في الأسعار.

المبحث الثالث: صدمات النفطية لفترة 1986-2014

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط كمثل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام 1991 و أزمة 1998 وآخرها أزمة 2014، التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة النفط خلال تلك الفترة، إن دراسة التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل الأزمات السعرية يتطلب البحث في المفهوم الاقتصادي للأزمات السعرية والآثار الاقتصادية التي نتركها هذه الأزمات على الاقتصاديات بمختلف أصنافه المتقدمة والنامية والمتخلفة، لذلك سوف يتم استخدام النتائج الاقتصادية التي ترتبت على أزمة الطاقة الأولى في حالة ارتفاع الأسعار والآثار الاقتصادية للأزمة العكسية في حالة انخفاض الأسعار النفطية .

المطلب الأول: الصدمة النفطية 1986

تدهورت أسعار النفط إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبارا من مارس 1983، وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988، إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988، حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق النفطية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية و الآجلة (البورصات النفطية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية، هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986، متمثلة في الآتي¹:

- انخفاض الطلب على النفط سنة 1985 حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم وهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق النفطية بـ 10 مليون برميل في اليوم سنة 1985، مقترنة بسنة 1980.
- دخول منتجين جدد ل النفط مثل المكسيك، بريطانيا، النرويج، وكندا، التي باتت باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق أي حدوث فائض عرض نفطي في السوق النفطية.
- إعلان بغض الدول كبريطانيا والنرويج في سنة 1983، تخفيض أسعار نفطها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار.

1 - قويدري قویش بوجمة، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، شهادة الماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008/2009، ص 95-96.

- تطور إنتاج بدائل النفط من الفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع أسعار الذي عرفته السوق النفطية في السبعينات.
 - رفع حصص الإنتاج من قبل دول الأوبك احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال.
 - المنافسة الشديدة التي لقبتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة الغير منظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي انخفضت إلى 60% .
 - توسع المعاملات في الأسواق الآنية و الأسواق الآجلة، حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70% من التعاملات النفطية و ظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض و الطلب.
- لقد نتجت عن الصدمة النفطية سنة 1986 نتائج كانت إيجابية بالنسبة إلى الدول المستوردة وجد قاسية على الدول المنتجة لنفط، تتمثل هذه النتائج في النقاط الآتية¹:
- . تخلى دول الأوبك عن سعر البيع الرسمي و الاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية سنة 1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة مثل سعر برنت.
 - . ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل في اليوم سنة 1987 وإلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989.
 - . تراجع مجهودات الاستكشافات بسبب تراجع هوامش الشركات النفطية جراء انخفاض أسعار النفط، حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1990 بئر إلى 600 بئر سنة 1986.1989 تواليا.
 - . انخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك والدول الأوروبية .
 - . تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، ففي فترة 1982.1987 انخفض نمو الناتج الخام لدول المصدرة لنفط 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 11% مقابل 5.9% .
 - . تفاقم المديونية العالمية من خلال تزايد ديون المصدرة لنفط لتعويض إيراداتها النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.
 - . انخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة لنفط في ظل انخفاض أسعار النفط حيث بلغت وفيات دول مجموعة التعاون الاقتصادي و تنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار .

المطلب الثاني: الصدمة النفطية 2004

عرف العالم صدمة نفطية أخرى منذ مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية والاقتصادية التي أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار النفط¹، حيث بلغت ابتداءً من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل أعطت للدول المنتجة للنفط وفرة مالية خلال السنوات اللاحقة لمتحقق مثيلاً لها من قبل.

شهد عام 2004 ثروة في أسعار النفط إذا ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة وواصلت أسعار النفط صعوبات التدريجي في أسواق النفط العالمية، فقد ارتفعت أسعار النفط إلى 42.82 دولار للبرميل الواحد وهو أعلى معدل وصله النفط منذ قبل 13 عام عندما أقدم العراق على احتلال الكويت عام 1990، كما ارتفع سعر النفط إلى الرقم القياسي جديد ف سجل لسعر البرميل الواحد من النفط ب 66.42 دولار في البورصة لندن، وبلغ 43 دولار للبرميل الواحد في البورصة نيويورك وهو أعلى مستوى يصله منذ 21 عاماً، وفي 19 أوت 2004 ارتفع سعر البرميل من النفط 47.52 دولار ثم قفز سعر البرميل في معاملات نيويورك للمرة الأولى إلى 49 دولار ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع المستمر لأسعار النفط لعدة أحداث شهدتها سنة 2004 أهمها:

. المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية youkous بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ماساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 % أي قرابة 8.3 % للبرميل².

. اضطراب العراق إلى خفض صادراتها بسبب الإضرابات وعدم الاستقرار والهجمات المتكررة على المنشآت النفطية العراقية و أنابيب النفط .

. القلق على إمدادات النفط القادم من خليج المكسيك بسبب موسم الأعاصير .

. الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط المدعومة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، ودول الجنوب، شرق آسيا.

. ارتفاع نشاط المضاربات على النفط في أسواق العالمية نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات النفطية لأي سبب من الأسباب المذكورة وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق النفطية الآجلة دوراً فعالاً في لعبة

ارتفاع الأسعار وتتمثل نتائج هذه الصدمة النفطية في نقاط الآتية:

1 - ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 2005، ص 23-29.

2 - طارق بن قسبي ، الزهرة فرحاني ، تقلبات أسعار النفط في السوق و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، جامعة سطيف 2015، ص 3.

. عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي، حيث خفض من احتمال نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 4.3% لعام 2005 بعد أن كان توقعاته السابقة 4.9% لنفس السنة.

. زيادة معدلات الفائدة في منطقة اليورو .

. توقع اقتصاديون أمريكيون حدوث تباطؤ طفيف في الاقتصاد الأمريكي وارتفاع معدلات التضخم.

. عرفت أسعار الوقود ارتفاعا لم يسبق له مثيل في إيطاليا إذا وصل سعر اللتر من البنزين إلى 1.71 يورو.

. بدأت و للمرة الأولى منذ عقد السبعينات في القرن الماضي الدول الآسيوية تعاني من آثار الارتفاعات لأسعار النفط، ففي سنغافورة قد تلجأ الخطوط الجوية إلى رفع رسوم الوقود على تذاكر السفر.

. تحقيق العالم العربي نموا بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى معدل تحقق منذ سنوات طويلة.

. الزيادة في معدل السياحة بالنسبة للدول العربية الغير نفطية مثل: مصر، لبنان، تونس، والمغرب.

. يعتبر ارتفاع أسعار النفط فرصة للدول العربية المنتجة للنفط للتويع اقتصادياتها والاستخدام الأمثل للعوائد النفطية المتوقعة.

المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2014

على غرار الصدمات النفطية العالمية السابقة واجه العالم صدمة جديدة حيث انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 بداية عام 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جويلية 2014 إلى أقل من 30 دولارا في بداية عام 2016 وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

ولقد تضافرت عدة عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى انخفاض الحاد في أسعار النفط، وهي متعلقة بكل من العرض والطلب وبموامل توقعات مستقبلية، نفسية وجيوسياسية أيضا أهمها¹:

. ارتفاع أسعار النفط خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكان كان يصعب استخراجه منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة، أي تحديدا النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية و النفط الرملي في كندا.

. بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والتباطؤ في الصين واسيا.

1 - خالد بن راشد الخاطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2015، ص 3- 10.

. التحسين في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى معاودة الإنتاج و الإمدادات من طرف كل من العراق وليبيا.

. زيادة المعروض من النفط العالمي من قبل الأوبك في الأسواق النفطية بسقف إنتاج عند 30 مليون برميل يوميا.

. ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل: أوروبا والصين.

. من أسباب الصدمة النفطية لسنة 2014 السابقة نتكون مجموعة من التأثيرات على اقتصاديات الدول المتمثلة في:

التأثير سيكون إيجابيا في أغلب الحالات على الدول المستوردة المتقدمة مثل: أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو. وذلك من خلال ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقة في الدخل على الاستهلاك من خلال التوافر في فاتورة الوقود و المواصلات، وانخفاض تكاليف مداخلات الإنتاج من الطاقة وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها مثل: البتر وكيمياوية، الألمنيوم والورق.

إما بالنسبة للدول المستوردة للنفط الأخرى سيكون التأثير سلبا من خلال قنوات التبادل المالي مثل: انكشاف البنوك الاسترالية عن الأسواق الروسية والتبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات المالية وتحولات العاملين حول فنزويلا على سبيل المثال وحول روسيا الوسطي، وحول دول مجلس التعاون في نسبة القارة الهندية ودول الربيع العربي.

إما من ناحية التأثير السلبي عموما ما يكون على الدول المصدرة لأنها الأكثر اعتمادا على النفط والأكثر تأثيرا به، فسينخفض مدا خيل هذه الدول وسيكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوطات، وكذلك أسعار الصرف لبعض الدول مثل : روسيا، فنزويلا، نيجيريا، وحتى السعودية، لأنها تساهم مساهمة كبيرة من إنتاجها في الأسواق النفطية العالمية.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفاهيم أساسية حول النفط حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط وأسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط واستخلصنا أن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميز عن غيره من السلع البديلة مما يضيف عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، السياسي، العسكري والمالي.

السوق النفطية مكان يتم فيه التعامل بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط، وذلك طبق للقوانين العرض والطلب، ويتدخل في السوق النفطية أطراف من ناحية الدول المنتجة للنفط نذكر منها منظمة الأوبك والدول المنتجة خارج الأوبك ومن ناحية الدول المستهلكة للنفط وكالة الطاقة الدولية و الشركات النفطية العالمية الكبرى .

وخضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل وعدة أحداث متعاقبة تحت مسمى الصدمات النفطية والتي من أبرزها الصدمة النفطية لكل من سنة 1986، سنة 2004، والصدمة النفطية الحديثة سنة 2014، التي قادت إلى أضرار كبيرة للبلدان وخاصة المنتجة للنفط التي تقوم اقتصادها على تصديره بصورة كبيرة.

الفصل الثالث

تداعيات تقلبات أسعار

النفط في الأسواق

العالمية على السياسة

النقدية في الجزائر الفترة

2018/2000

تمهيد:

إن تبني سياسة نقدية صارمة يؤدي إلى تفعيل أدواتها بشكل جيد وتوجيهها بنحو يضبط فائض السيولة ويتحكم في الكتلة النقدية المتداولة داخل اقتصاد البلد، كما ترتبط نسبة هذا التحكم بدرجة التقدم الاقتصادي لدولة والذي يحدد قدرة السياسة النقدية على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

بالنظر إلى حالة الجزائر فنجد أنها استخدمت عدت أدوات مباشرة وغير مباشرة في فترات مختلفة، كمعدل الخصم و الاحتياطي الإجباري، ومعدل الفائدة و ذلك حسب احتياجات الاقتصاد وخدمة لأهدافه.

إلا أن السياسة النقدية تتأثر وتتطور وقد تحل نتيجة تدخل عدة عوامل، خصوصا في بلد نامي كالجزائر واقتصاده الريعي بالدرجة الأولى، ويتميز باعتماده الكبير على عادات النفط كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني، ومما لا شك فيه أن هناك انعكاسات تظهر على السياسة النقدية المتبعة في الجزائر نتيجة انخفاض وارتفاع أسعار النفط، وذلك كما أسلفنا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على عادات النفط بالشكل الأساسي .

بناءا على ما سبق تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2018.

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2000 - 2018.

المبحث الثالث: انعكاسات تطور أسعار النفط على السياسة النقدية خلال الفترة 2000 - 2018.

المبحث الأول: إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

شهد الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 تطورات جد هامة، فمع عودة ارتفاع أسعار النفط، وهو ما أصبح يعرف بالطفرة النفطية، انعكس هذا بالإنجاب على الاقتصاد الوطني وجعله يعيش في بحبوة مالية في ظل تدفق موارد مالية هائلة وانعكاسه على كل جوانب الاقتصاد الوطني، ففي خصم هذه الظروف، ورغم التطور والتحسين الذي شهده النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد القرض 90-10، إلا أنها لجأت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة إلى إجراء جملة من التعديلات من أجل التأثير على مسار السياسة النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد. ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم التطورات والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

بعد أكثر من عشرية عن صدور قانون النقد والقرض 90-10، والذي شكل منعرجا حاسما في مسار الإصلاحات الاقتصادية، فإنه تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر بصفته المسؤول الأول والقائم على تنفيذ السياسة النقدية، وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض.

أولاً: التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01

أول تعديل لقانون النقد و الائتمان 90-10 كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، فيعتبر الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض من أهم الإصلاحات النقدية الهادفة في أساسها إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين¹:

- **الأول:** يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- **الثاني:** يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

ومن أهم ما جاء في هذا التعديل :

- تعديل المادة 19 من قانون 90-10 بموجب المادة 02 من الأمر 01-01، حيث أصبح يتولى تسيير

1 - بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 49.

البنك المركزي وإدارته ومراقبة، محافظ يعاونه ثلاث نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان، فمجلس النقد والقرض يتصرف وفق هذا التعديل كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية، يظهر من خلال تعديل هذه المادة وفق الأمر 01-01 نية المشرع في إيجاد مجلسين أحدهما للإدارة وآخر مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية.

. تلغى المادة 13 من الأمر 01-01 أحكام المادة 22 من القانون 90-10 والخاصة بمدة تعيين المحافظ وتعيين نوابه وتجديد ولايتهم وظروف إقامتهم، فإلغاء هذه المادة له تأثير واضح على الاستقلالية العضوية لبنك الجزائر¹.

ثانيا: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 11-03

جاء هذا التعديل في الظروف قاسية عاشتها الجزائر على واقع فضيحة بنك الخليفة التي هزت مكانة المؤسسة المصرفية الجزائرية، إضافة إلى إفلاس البنك التجاري والصناعي اللذان كلفا الخزينة ما يزيد عن مليار وسبعمائة مليون دولار، ليكون هذا التعديل في الظروف جد صعبة على مستوى الساحة الاقتصادية الجزائرية.

فالأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 يأتي كسبيل لدراسة الوضع المصرفي في البلاد، وضرورة التوصل إلى الحلول اللازمة و المواتية للخروج من هذه الأزمة المالية في البلاد وما خلفته من ضعف الثقة بين البنوك والعملاء على حد سواء، ليكون الأمر 11-03 عبارة عن تدارك لثغرات ظلت مفتوحة في ظل قانوني 90-10 و 01-01²، وإعادة صياغة شبه كاملة للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها في سنة 2001³.

حيث يستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال:
- التفرقة على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- تأسيس هيئة للرقابة.

1 - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 01 - 01 ، المتعلق بالنقد والقرض ، العدد 14 ، 27 فبراير 2001.

2 - مجاهد سيد أحمد، دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر 2000 - 2010، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة بشار، السنة الجامعية 2011/2012، ص 122.

3 - لطرش الطاهر، 2015، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 409.

- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية.

• تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية.

- التداول الجيد للمعلومات المالية.

• توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين وذلك من خلال:

- تعزيز الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرتها وإقرار العقوبات الجزائية على مخالفاتها.

- تشديد العقوبات على كل الانحرافات أو التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية.

- تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

- المساهمة في صندوق ضمان الودائع، حيث تلتزم البنوك بالمشاركة في هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعها¹.

في هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11-03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة النقد القرض 1090 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر².

ثالثا: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-04

تميزت سنة 2001 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك، ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعززت هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار.

1 - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، العدد 52، 26 أوت 2003.

2 - بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

إثر ذلك، يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية، في هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختيارات الصلابة بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطرة المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر)¹.

وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها هذا التعديل فيما يلي²:

- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي.
- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات.
- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطرة للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع³.
- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض، بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وأن تكون هذه الأجهزة ناجعة.

رابعا: تعديلات قانون النقد و القرض سنة 2011

قصد تطوير أكثر لإطار التنظيمي والاستقرار المالي، وفي ظل وجوب التأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بازل الدولية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2011 نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، يلزم البنوك بمعامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أرسى مجلس النقد والقرض نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك.

1 - فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر

للفترة 2015/2000، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد: 03-سبتمبر 2017، ص

2 - سليمان ناصر، 2006، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، ط 1، مكتبة الريام، الجزائر، ص 15.

3 - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 10-04، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، 26 أوت 2010.

خامسا: تعديلات قانون النقد والقرض 2017

بمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثاني عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بمادة 45 مكرر تحرر كما يلي:

المادة 45 يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في¹:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني لاستثمار.

إن معظم التطورات والتغيرات التي شهدتها سعر النفط في الفترة (2000 إلى 2018)، قد مرت بارتفاعات، وانخفاضات وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب، وهذه التقلبات مابين الارتفاع والانخفاض تنطبق على كل من الاحتياطي الإجمالي، سعر الصرف، سعر الصرف الدولار، والكتلة النقدية ساعدا معدل إعادة الخصم الذي شهد ثبوتا في معدله، كما أن البنك المركزي قام بعدة تعديلات في قانون النقد والقرض لتتماشي مع المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

تتعرض تدخلات بنك الجزائر، بموجب عمليات السياسة النقدية بإجراء العديد من الإصلاحات، تمثلت أساسا في تهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد السوق من جهة، ومن جهة أخرى إدخال أدوات جديدة تتلاءم وظرف فائض السيولة.

أولاً: الاحتياطي الإجمالي

تعتبر نسبة الاحتياطي الإجمالي أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر، والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتجاوز 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية².

1 - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 57، 21 محرم 1439 الموافق ل 12 أكتوبر 2017.

1 - الجمهورية الجزائرية، قانون 90-10، مرجع سبق ذكره، المادة 93.

على إثر فائض السيولة المصرفية، فقد تمت إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية (تعليمية بنك الجزائر رقم 01.01 المؤرخة في 11 فيفري 2001)، وتم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين هذه الاحتياطات ومعدلات الفائدة المكافئة لها مرات عديدة خلال هذه المرحلة¹، لكن ما هي إلا شهور حتى صدرت تعليمية جديدة 01-06 الصادرة في 25 ديسمبر 2001، والتي حددت النسبة بـ 4.25%، كما تم توضيح الإطار العلمي لهذه الأداة وفق التنظيم رقم 02-04 الصادر في 4 مارس 2004، والمحددة لشروط تكوين الحد الأدنى من الاحتياطات الإجبارية، لترتفع في الآونة الأخيرة تدريجيا إلى نسبة 12% في الجزائر وذلك بموجب التعليمية رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23، والجدول التالي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بالأرقام كما يلي:

الجدول رقم 01: يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري للفترة 2000 / 2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الإحتياطي الإجباري %	/	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل الإحتياطي الإجباري %	9	9	11	12	12	12	8	9	8	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

Bulletin statistique trimestrielle .N°05 Décembre 2008. N° 18 juin 2012. N° 33 Mars 2016. P 17.

عرفت هذه المرحلة ليس فقط تكثيف استعمال الوسائل غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية، وإنما إثرائها وإدخال أدوات جديدة تتلاءم وظرف فائض السيولة.

ثالثا: استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر، إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة² اعتبارا من افريل 2002، وتسمى أيضا استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض وفق لتعليمية بنك الجزائر رقم 2/2002 المؤرخة في 11/4/2002، تهدف هذه الوسيلة إلى تعقيم وامتناص السيولة الفائضة لدي النظام البنكي، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر، البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع، على أن تتم عمليات استرجاع السيولة إما لي فترة النضج سبعة أيام أو لي فترة نضج ثلاثة أشهر،

2 - لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 411.

3 - رايس فضيل، 2013، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000/2011، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62، ص 200-201.

مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$)، وتجري هذه العمليات من طرف بنك الجزائر.

بموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من أوت 2005 مقابل اتجاه تصاعدي لسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل مستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها¹، لدى أصبحت آلية استرجاع السيولة عن طريق مناقصة تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2000، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة، والجدول التالي يوضح تطور هذه الأداة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 02: تطور أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض للفترة من 2018/2000.

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام %	/	/	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75
معدل استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر %	/	/	/	/	/	1.90	2	2.50	02	1.251
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام %	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	
معدل استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر %	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

Bulletin statistique trimestrielle .N°05 Décembre 2008. N° 18 juin 2012. N° 21 Mars 2013. N° 33 Mars 2016. P 17.

رابعاً: تسهيلة الودائع المغلة للفائدة

في سنة 2005 تم إدخال وسيلة جديدة أيضا غير مباشرة لامتصاص فائض السيولة البنكية تسمى تسهيلة الودائع المغلة للفائدة¹، تعليمية بنك الجزائر (رقم 04-05 المؤرخة في 14/06/2004)، وجاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري (بسبب الظرف المواتي على مستوى أسعار البترول في السوق الدولية)، وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر²، والجدول التالي يوضح تطور هذه الأداة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 03: تطور آلية تسهيلة الودائع المغلة للفائدة للفترة 2018/2000.

الوحدة: نسبة المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تسهيل الودائع %	/	/	/	/	/	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
تسهيل الودائع %	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0	0	0	

المصدر: تقارير بنك الجزائر

Bulletin statistique trimestrielle .N°05 Décembre 2008. N° 18 juin 2012. N° 21 Mars 2013. N° 33 Mars 2016. P 17.

خامساً: معدل إعادة الخصم

في موازاة هذه الوسائل، حافظ بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم كآلية ممكنة فقط³، فقد تطورت معدلات سعر إعادة الخصم في الجزائر، حيث شهد انخفاضا كبيرا منذ سنة 2000، والذي قدر ب 7.5%، ليشهد استقراره عند مستوى 4% في سنة 2004، وإلى غاية سنة 2015، وانخفض هذا المعدل إلى 3.5% سنة 2016، نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، بسبب فائض السيولة الموجود لديها، ليعود في ماي 2017 إلى رفع هذا المعدل إلى 3.75%. والجدول الموالي يوضح هذا الانخفاض في هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

1 - لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 411.

2 - رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 201.

3 - لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 411.

الفصل الثالث:
تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على
السياسة النقدية في الجزائر الفترة 2018/2000

الجدول رقم 04: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2018/2000

الوحدة: نسبة

مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم %	7.5	6	5.50	4.5	4	4	4	4	4	4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75	3.75	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر

Bulletin statistique trimestrielle .N° 30 juin 2015.P19. N° 33 Mars 2016. P 17.

بالنظر إلى عودة ارتفاع أسعار النفط في سنة 2011، وتزايد تراكم فائض السيولة، وفقا للإطار الجديد للسياسة النقدية الصادرة في أوت 2010، والأهداف المسيطرة من طرف مجلس النقد والقرض لسنة 2013، قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية مستعملا الإطار العمليات المعزز والصادر في سنة 2009 عقب الدروس الأولى المستخلصة من الأزمة المالية الدولية، بإدخال أداة جديدة من أجل امتصاص الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية في السوق النقدية، وهي آلية استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر، بمعدل مغل لفائدة مقدرة ب 1.5%، تعزيزا لآليات استرجاع السيولة المذكورة سابقا. والجدول التالي يوضح تطور هذه الآلية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 05: تطور معدل آلية استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر للفترة 2018/2000.

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر %	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر %	/	/	/	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر

Bulletin statistique trimestrielle. N° 33 Mars 2016. P 17

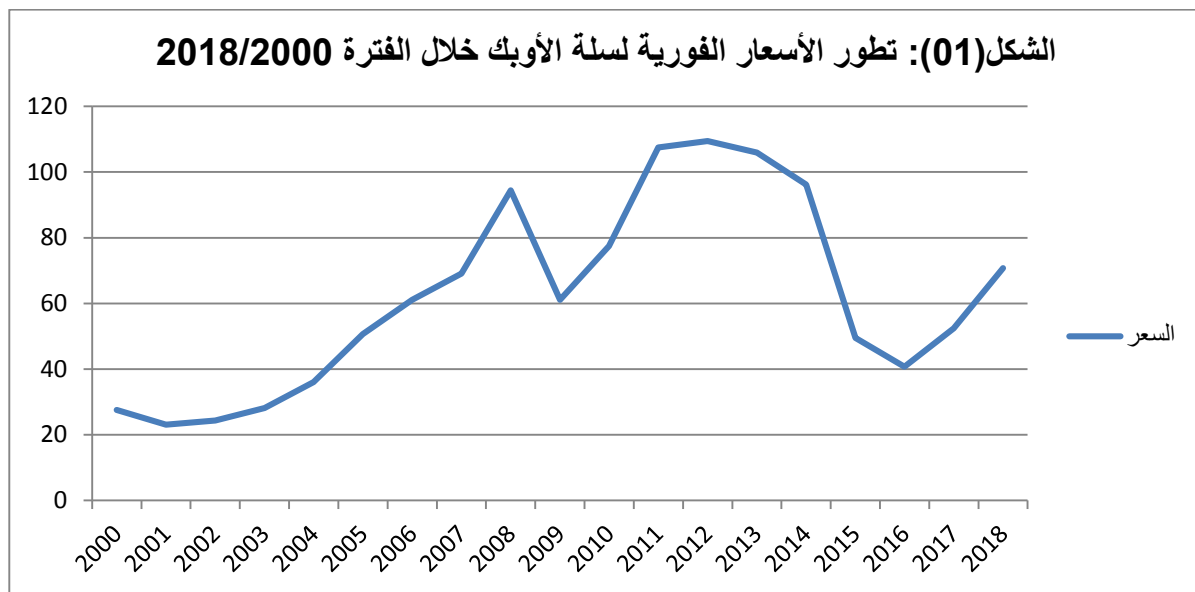
المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة من 2000 الى 2018

يمكن تقسيم تطور أسعار النفط خلال الفترة 2018/2000 إلى :

الجدول رقم (06) : تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك خلال الفترة (2018/2000).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأسعار	27.60	23.12	24.36	28.1	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الأسعار	77.45	107.46	109.45	105.94	96.21	49.52	40.76	52.37	70.7	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك، التقارير الإحصائية السنوية، للسنوات 2018/2010/2000 متاحة على الرابط التالي: [file:///C:/Users/USER/Downloads/ Annual%20Statistical .pdf](file:///C:/Users/USER/Downloads/Annual%20Statistical.pdf)



المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2003/2000

عرفت أسعار النفط تذبذبا خلال الفترة: 2003/2000، فمع بداية القرن الواحد والعشرين استعادت أسعار النفط انتعاشها حيث استقر السعر عند 27.6 سنة 2000، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، وكذا الضرائب الباهضة التي فرضتها الحكومات الأوروبية على أنواع الوقود المختلفة مما أدى إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات في فرنسا وبريطانيا لتشمل كل أوروبا .

نظرا لأن الأوبك في تلك الفترة كانت تملك أكثر حصة من الإنتاج العالمي للنفط (40%) ويملك أعضاؤها نسبة 80% من الاحتياطات العالمية للنفط، فإن الوكالة الدولية للطاقة ALE أرسلت للأوبك تقريرا حول وضع السوق الذي عرف نقصا في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000 وضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج، وفي مارس من نفس العام عقدت الأوبك اجتماعا واتخذت فيه قرارا برفع حصص الإنتاج بـ: 500000 برميل في اليوم في حالة ارتفاع الأسعار عن أكثر من 28 دولار للبرميل خلال 20 يوم، كما يمكن للمنظمة تخفيض إنتاجها بنفس القيمة في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل لعشرة أيام متتالية .

أولا: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على أسعار النفط

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 والتي استهدفت خلالها برجى التجارة العالمية في نيويورك تأثير سلبي على أسعار النفط، حيث انخفضت أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية لعدة أشهر نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي العالمي وما تبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات النفطية مثل: الوقود النفاثات والديزل، وقد بين تقرير صدر عن مؤتمر المحروقات الأوروبي الثالث بباريس المنعقد في أكتوبر 2001، أن نمو الطلب على النفط قد انخفض ليسجل 120 ألف برميل يوميا سنة 2001، كما انهار الطلب على وقود النفاثات لانخفاض حركة الطيران في حدود 15% إلى 20% عن مستوياته ما قبل الأحداث مما أثر سلبا منظومة الإنتاج وأدى هذا إلى تردد الشركات في المشاركة في المشروعات النفطية الأخرى بالمقابل شددت هذه الأحداث من موقف الدول المستهلكة التي أصبحت تحذر بصورة أو بأخرى من استغلال الأزمة لرفع أسعار النفط، وحملت الدول المنتجة مسؤولية مواجهة هذا الاحتمال والحيلولة دون وقوعه، وقد أعلنت دول الأوبك عن تخفيض في الإنتاج بـ: 1.5 مليون برميل في اليوم في 14 نوفمبر 2001، وذلك ابتداء من الفاتح جانفي 2002 شريطة التنسيق مع الدول الغير أعضاء لإتباع نفس السياسة النفطية لإعادة الأسعار إلى الارتفاع¹ .

ثانيا: أثر الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق على أسعار النفط

سجلت أسعار النفط في نهاية الربع الأول من سنة 2003 ارتفاعات متواصلة، واستطاعت أن تسلك اتجاهها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصل سعر سلة أوبك إلى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003، لتصل إلى مستويات قياسية بعد ذلك، فقد أثرت هذه الحرب تأثيرا كبيرا على السوق رغم تعويض البلدان النفطية لجزء كبير من كميات النفط المسحوبة من السوق و المتمثلة في جزء كبير من الإنتاج العراقي، خاصة من طرف السعودية وإيران، وتعود خلفية هذا الاحتلال لكون الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما يقارب ربع

1 - مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة 2000-2014، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي - العدد التاسع - المجلد الثالث)، ص 208.

الاستهلاك، العالمي وتستورد ثلثي هذا الاستهلاك، ولهذا فأي إضراب في السوق النفطية قد يؤثر على اقتصادها، هذه الوضعية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في طريقة لتأمين إمداداتها من النفط العربي وبتنول الشرق الأوسط بصفة خاصة، من خلال احتلال العراق .

بذريعة وجود أسلحة محظورة دوليا حسب مزاعمهم أسلحة الدمار الشامل، ولكن حقيقة الأمر أن هذه الحرب واحدة من حروب البترول في العالم الحديث، والتي من خلالها أباحت الثروة البترولية لنفسها وكل هذا يعتبر مكسب للاقتصاد الأمريكي بعد التدهور الذي تعرض له من أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك بسبب¹:

- بلغ العجز في الميزانية الأمريكية لسنة 2003 حوالي 200 مليار دولار ووصل الدين العام إلى 22 تريليون دولار، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 6% .

- الانعكاسات السلبية على التجارة، الاستثمارات والسياحة بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية والسياسة المتخذة مثل عسكرة الاقتصاد إعطاء المزيد من السلطات للأجهزة الأمنية كل هذا تسبب في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة .

- الأعباء الاقتصادية المتزايدة لتكلفة الحرب الأمريكية على الإرهاب بدأ من حرب أفغانستان، مروراً بازدياد عبء الاتفاق على قضايا الأمن الداخلية، ووصولاً إلى احتلال العراق.

وعليه فإن السيطرة على البترول العراقي حقق للحكومة الأمريكية جملة من المكاسب للتأثير على السوق النفطية أهمها :

- العمل على التأثير على الحكومة العراقية الجديدة لإلغاء ارتباطها بمنظمة الأوبك، مما سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإنتاج العراقي في التأثير على السوق البترولية .

- زيادة إنتاج البترول العراقي إلى الحدود القصوى، من أجل تضخيم العرض البترولي والتأثير سلباً على الأسعار.

- العمل على خوصصة قطاع البترول العراقي بما يسمح للشركات النفطية الأمريكية السيطرة الكاملة على النفط العراقي، والتأثير على الإنتاج لإبقاء السعر في حدود 20 دولار للبرميل أو النزول إلى أقل من ذلك إن أمكن ذلك.

- الاستفادة من عوائد مالية هامة تضخ في الإقتصاد الأمريكي وتساعد على الانتعاش.

2 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، 31، 2004، ص 36.

- التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي تعتمد على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي وذلك بطريقتين : الأولى في إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى منها الصين، اليابان وفرنسا ودول جنوب شرق آسيا، والثانية هي التحكم في أسعار النفط والعمل على هبوطها في السوق العالمية بما يحقق خسائر هائلة في عائدات الدول النفطية منها روسيا .

المطلب الثاني : تطور أسعار النفط خلال الفترة (2004-2009)

أولاً: ثورة أسعار النفط ابتداء من سنة 2004

شهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط إذا ارتفعت أسعار النفط العالمية وبصورة استثنائية إلى مستويات لم تصلها من قبل، حيث ارتفع معدل سعر سلة أوبك بنحو 7.9 دولار للبرميل، أي بنسبة 28% مقارنة بعام 2003، حيث وصل معدل السعر إلى 36.05 دولار للبرميل مقارنة بـ: 28.1 دولار للبرميل في عام 2003، علما بأن معدل سلة أوبك وصل في بعض الأيام من شهر أكتوبر 2004 إلى 46.6 دولار للبرميل، ووصل سعر الخام الأمريكي الخفيف إلى أكثر من 55 دولار للبرميل خلال السنة نفسها ولأول مرة حافظ معدل سلة أوبك على مستوى يفوق النطاق السعري المحدد من قبل المنظمة سواء كان ذلك على المستوى اليومي أو الأسبوعي أو الشهري و طوال عام 2004¹.

يعود هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى تضافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعية وجيوسياسية ومناخية إن معظم العوامل الجيوسياسية التي كان لها أثر مهم على الأسعار خلال عام 2004 هي بالأصل امتداد لما كانت عليه في عام 2003، بالإضافة إلى الزيادة غير المتوقعة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط في الصين وأمريكا والهند ودول أخرى على وجه الخصوص، وتأثرت الأسعار أيضا جراء

قيام المؤسسات العالمية المتخصصة باستشراف مستقبل النفط عبر إجراء الأسعار أيضا جراء قيام بعض المؤسسات العالمية المتخصصة باستشراف مستقبل النفط عبر إجراء مراجعة لأرقام الطلب خلال عام 2004 وزيادتها نحو الأعلى بصورة شهرية لمعظم أشهر السنة، وخلق هذا الإجراء حالة من التخوف في السوق مبعثه الظن بأن الطاقة الإنتاجية في العالم قد لا تكون كافية لتلبية الزيادات في الطلب العالمي على النفط في المستقبل القريب، خصوصا بعد أن اضطرت دول الأوبك زيادة إنتاجها إلى مستويات مقاربة لطاقتها الإنتاجية لتلبية الطلب المتنامي غير المتوقع، مما أدى إلى تقليص هامش الطاقة الإنتاجية الفائضة لديها إلى مستويات منخفضة للغاية .

1 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2005، ص 43.

استمرار لديناميكية عام 2004، شهدت أسعار النفط ارتفاعا خلال عام 2005، حيث بلغ معدل سعر سلة الأوبك 50.64 دولار للبرميل خلال عام 2005 أي بزيادة قدرت بحوالي 40.6%¹.

كما كان عليه الحال عام 2004، فإن مجموعة من العوامل المتشابهة كانت وراء ارتفاع الأسعار خلال عام 2005، وأهم تلك العوامل استمرار النمو القوي على النفط وخصوصا في أمريكا والصين ودول أخرى مثل الهند يضاف إلى ذلك الاختلافات في طاقات التكرير العالمية والتحويلية منها على وجه الدقة وعلاوة على ذلك الطاقات الإنتاجية النفطية العالمية المنخفضة، ناهيك عن المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط والعراق وإيران ونيجيريا وفنزويلا ولا يمكن إغفال الكوارث الطبيعية التي سببتها الأعاصير ومن أهمها إعصار كاترينا الذي كان بمثابة أسوأ كارثة طبيعية في أمريكا، وما نتج عنه من نقص في الإنتاج، ودعر وزيادة حمی المضاريات .

خلال عام 2006 ارتفع المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 61.0 دولار للبرميل، أي بزيادة قدرت بـ: 20.6% استمرار لاتجاه التصاعدي لأسعار النفط العالمية، شهد عام 2007 ارتفاعا للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبقة، وخاصة خلال النصف الثاني من السنة، إذا ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بمعدل 13.1% حيث بلغ 69.08 دولار للبرميل خلال عام 2007.

يرجع ارتفاع الأسعار في عام 2007 بالإضافة إلى درجة تذبذبها العالي التي وصلت إلى أكثر من 0.3 دولار للبرميل مابين يوم وآخر في بعض الأحيان إلى عوامل عديدة متشابهة في أن واحد ومنها :

- عوامل أساسيات السوق من عرض و طلب، فلقد ازداد الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي لم يزداد فيه إنتاج النفط في دول خارج أوبك بالمستوى المتوقع نتيجة المشاكل الفنية والتوقفات غير المبرمجة وفترات الصيانة الطويلة والطقس الرديء .

- العوامل الجيوسياسية والمشاكل والتوترات التي تعاني منها بعض البلدان المنتجة الرئيسية وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط ومن أبرزها الأزمة النووية الإيرانية والتوترات على الحدود العراقية التركية بعد نشوف أزمة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، إذا اعتبرت هذه من أحد العوامل المباشرة وراء ارتفاع الأسعار وتجاوز سعر الخام الأمريكي الخفيف لأول مرة حاجز الـ 90 دولار للبرميل خلال التعاملات الالكترونية ليوم 19 أكتوبر 2007 بالإضافة إلى الوضع الأمني المتردي في العراق وعدم قدرته على استعادة طاقته الإنتاجية إلى مستوياتها السابقة، والهجمات على المنشآت النفطية في نيجيريا والمكسيك والمشاكل الفنزويلية.

- المضاريات وزيادة تدفق الاستثمارات إلى سوق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذا لاستقبال استثمارات متزايدة من صناديق التقاعد وبعض المؤسسات المالية بعد العالمية بعد التباطؤ في وقت سابق من السنة

1 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، تقرير الأمين العام السنوي، 2008، ص 47.

بسبب مخاوف تتعلق بسير الاقتصاد الأمريكي، مما أدى بمنظمة أوبك إلى الدعوة إلى تشديد الضوابط في الأسواق المستقبلية لمواجهة ظاهرة المضاربات للحد من تأثيرها على الأسعار.

- حركة المخزون الأمريكي المتمثلة بالسحب خلال فترة الربع الثالث من السنة التي تعتبر عادة فترة بناء وليس سحباً للمخزون .

- ضعف سعر صرف الدولار واستمرار انخفاضه تجاه العملات الرئيسية الأخرى، وبالأخص اليورو الذي وصل إلى مستويات قياسية خلال السنة بالتزامن مع تصاعد الأسعار.

في إطار الأوضاع التي سادت سوق النفط العالمية فانه من الأرجح أن تكون العوامل الأخرى خارج نطاق أساسيات السوق، وخاصة المضاربات و ضعف الدولار، قد ألقت بضلالها وبشدة كان لها الدور الأكبر في التأثير في حركة الأسعار الاستثنائية خلال سنة 2007 .

ثانيا: انعكاس الأزمة العالمية على أسعار النفط

مع ظهور بؤابر تفاقم الأزمة المالية وتعاضم الهواجس المتعلقة بها، واجهت أسواق النفط تحديات جمة ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات الرهون العقارية الأمريكية إلى أسواق الإتمان الأخرى، وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، وشهدت التوقعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط تراجعات متتالية، الأمر الذي سبب تراجعاً حاداً لأسعار النفط وبمعدلات أسرع خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009¹.

ثالثاً: تحليل تقلبات أسعار النفط خلال سنتي 2008 و 2009

شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2008 بنسبة 36% مقارنة بعام 2007، حيث انتقل السعر الفوري لسلة أوبك من 69.08 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008، لتتخفض بنسبة 33.4% خلال سنة 2009، مسجلاً ما قيمته 61.06 دولار للبرميل.

الجدير بالإهتمام تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008 فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 24.9 دولار للبرميل ليصل إلى 117.6 دولار للبرميل، ثم بدأ المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع، فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف وذلك بنحو 4.1 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل، وخلال الفصل الأخير من العام شهد انخفاضاً كبيراً ليصل المتوسط إلى 52.5 دولار للبرميل مشكلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 61 دولار

1 - مراد علة ، مرجع سبق ذكره، ص 212.

للبرميل دفعة واحدة اي بنسبة 53.7% مقارنة بالفصل الثالث من العام 2008 والجدير بالذكر أن مقدار انخفاض معدل أسعار سلة أوبك من أعلى مستوى وصلته خلال عام 2008 (131.2 دولار للبرميل في جويلية) مقارنة مع أدنى مستوى لها في ديسمبر وهو 38.6 دولار للبرميل قد بلغ 92.6 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض 70.6%¹.

الجدول رقم(07): تطور متوسط الأسعار الربع سنوي لسلة خامات أوبك لسنتي: 2009/2008

(الوحدة: دولار للبرميل)

	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009
أسعار سلة خامات أوبك	92.7	117.6	113.5	52.5	42.9	58.5	67.7	74.3

المصدر: بالإعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك لسنتي 2008 و 2009.

استهل الاقتصاد بالعالمي عام 2009 بمزيد من التدهور والفوضى المالية وأصبح واضحا في بداية العام بأن العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينات القرن الماضي، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام، ومع مرور الوقت خلال العام بدأت تظهر بوادر التحسن والانتعاش الاقتصادي بالأخص في النصف الثاني من العام، الأمر الذي ترتب عنه اتجاه تصاعدي بشكل عام، على الرغم من بعض حالات التراجع، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة بالمقارنة مع حوالي 40 دولار للبرميل في بداية العام².

إن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009 رغم الإتجاه التصاعدي جعلتها في حالة من التذبذب حيث أنخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من 94.45 دولار للبرميل في عام 2008، إلى 61.06 دولار للبرميل بانخفاض قدره 33.4 دولار للبرميل وبخصوص المعدلات الفصلية لأسعار النفط خلال سنة 2009 فقد سجل سعر سلة أوبك 42.9 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام، بانخفاض قدره 9.6 دولار للبرميل، وهو ما يعادل 18.3% بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2008، ووصل متوسط السعر إلى 85.5 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من العام، مرتفعا بحدود 15.6 دولار للبرميل وهو ما يعادل 36.4% بالمقارنة مع الربع الأول، كما شهد الربع الثالث ارتفاعا في السعر بواقع 9.2 دولار للبرميل، أي ما يعادل 15.7% بالمقارنة مع الربع الثاني ليصل إلى

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطورات في مجال النفط والطاقة، 2010، ص 91.

1 - منظمة لأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة 2007-2008-2009.

67.7 دولار للبرميل، أما بالنسبة للربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع 6.6 دولار للبرميل، أي ما يعادل 9.7% بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل إلى 74.3 دولار للبرميل .

رابعا: العوامل المؤثر على انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 و بداية 2009

بروز الأزمة المالية العالمية، وانتقال أثارها على الاقتصاد العالمي وعلى الكثير من المتغيرات الاقتصادية، فان ذلك قد ولد العديد من العوامل التي أدت إلى اتخاذ أسعار النفط منحا تنازلي، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي :

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي و العالمي و علاقته بالطلب على النفط :

لقد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث لعام 2008 في زيادة مستوى الضبابية وعدم الثقة في الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدخله في أعق ركون مر به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و لقد كانت الدول الصناعية سباقة إلى مرحلة الانكماش حيث بدأ نشاطها الاقتصادي ينكمش منذ الربع الثالث لعام 2008 عندما سجلت نموا سالباً بلغ -1.4% وبحلول الربع الرابع من عام 2008 أصبح هبوط النشاط الاقتصادي عالمي النطاق وبشكل عام انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5.2 سنة 2007 إلى 3.0 سنة 2008 ثم إلى -1.1 عام 2009 وعلى مستوى المجموعات الدولية فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية من 2.6% عام 2007 إلى 0.6% عام 2008 ثم إلى -3.4 عام 2009¹.

لقد كان الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو في الطلب العالمي على النفط وثيقاً جداً إذ أدى الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2008 و 2009 إلى انخفاض في معدلات نمو الطلب على النفط حيث بلغ 1.2% عام 2007 ليتقلص إلى -0.3% ثم إلى 1.6% عام 2009، ويتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 و 2009 يلاحظ جلياً مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة الركود التي هبطت على الاقتصاد العالمي بشكل عام حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2008 بمستوى 1.2 مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الأول، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثالث بمستوى 0.7 مليون برميل في اليوم حيث بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط في نهاية الربع الثالث مستوى 84.8 مليون برميل يومياً وبلغ المتوسط العام للطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 مستوى 85.8 مليون برميل يومياً، واستمر الطلب العالمي على النفط في التراجع حتى بلغ أدنى مستوياته في الربع الثاني من عام 2009 عندما بلغ 83.1

2 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، التقارير الشهرية لأسواق النفط، 2008، ص 53.

مليون برميل يومي، منخفضا بحدود 0.9 مليون برميل يومي بالمقارنة مع الربع الأول من العام ثم بدأ يسجل بعض التحسن خلال النصف الثاني من العام .

- انحسار لنشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط :

بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء البراميل الورقية وذلك خلال مرحلة بروز الأزمة وفي ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط، فانه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي، مما أدى إلى انحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، وانعكس ذلك على انخفاض حاد في الأسعار، مما يعكس تميز أسواق النفط أنها من أسرع وأشد الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداول في السوق الآجلة للنفط انحسارا عارما خلال النصف الثاني من عام 2008¹.

- الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية :

ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص للضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و 2009 ارتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، ويمثل ذلك ارتفاعا بنحو 165 مليون برميل أي بنسبة 2.5% عن سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009 ويمثل ذلك ارتفاعا بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5%².

- ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى دول أوبك :

تشير الأدلة إلى انه كلما كانت الطاقة الإنتاجية الفائضة مرتفعة، فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدرة من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدودا وبلجوء الأوبك إلى قرار خفض في امتداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط، مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الانخفاض حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاث مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع

1 - مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 215-216.

1 - نفس المرجع سابق، ص 216.

في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبديد مخاوف نقص الامتدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2018

شهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه أسعار النفط مجددا نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة أسعار النفط خلال العامين السابقين، بلغ معدل سعر خامات أوبك 77.45 دولار للبرميل في عام 2010 بالمقارنة مع 61.06 دولار للبرميل في عام 2009، أي بارتفاع قدره 16.4 دولار للبرميل، ونسبته 26.9% ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي من الأزمة المالية العالمية¹.

خلال عام 2011 ارتفعت معدلات أسعار النفط العالمية ووصلت إلى مستويات غير مسبقة، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر خامات أوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل إلى 107.46 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.45 دولار للبرميل عام 2010، أي بزيادة قدرها 30.01 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 39%.

قد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة باتجاهات متفاوتة، فمنها ما دفع بالأسعار نحو الصعود تارة ونحو الهبوط تارة أخرى، من أهم تلك العوامل مايلي²:

- التخفيض التراكمي والذي قدره 4.2 مليون برميل في اليوم الذي أجرته منظمة أوبك في إنتاجها اعتبارا من بداية شهر يناير 2009 وعدم اتخاذ المنظمة لقرارات لتغيير سياستها الإنتاجية طيلة الأعوام الثلاثة الماضية (2009-2011) ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض النفطي في السوق وكان عاملا حاسما وراء ارتفاع الأسعار النسبي التي أتمت بها خاصة خلال النصف الثاني من العام .

- التوترات السياسية في المنطقة العربية والتي بدأت في تونس في نهاية عام 2010 وليبيا في 2011 وما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لتشمل دول أخرى منتجة للنفط في المنطقة وانعكاسات ذلك على الإمدادات على ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة العربية في توفير إمدادات النفط للسوق العالمية، هذا بالإضافة إلى احتدام التوتر بشأن برنامج إيران النووي وما أثاره من مخاوف من احتمال تعطل الإمدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في الخليج العربي .

2 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، 2012، ص 97.

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، 2013، ص 100.

- أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، والتي بدأت في اليونان لتشمل دولاً أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس والتي شكلت تحدي رئيسي للاقتصاد العالمي وخاصة في النصف الثاني من العام، من خلال تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية واتخاذ تدابير تقشفية وتزايد الصعوبات الائتمانية في دول المنطقة .

- التقلبات في أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية حيث استهل الدولار العام بأداء ضعيف مقابل اليورو والذي كان وراء الارتفاع في أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من العام .

- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة الشتاء البارد في نصف الكرة الشمالي في بداية عام 2011 بالمقارنة مع درجة الحرارة المرتفعة نسبياً خاصة في أوروبا خلال الربع الرابع من العام، هنا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، والتي كانت كارثة "فوكوشيما" اليابانية من أبرزها خلال العام .

- على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات في البلدان الصناعية للحد من التقلبات الكبيرة في الأسعار والمضاربات المفرطة في السوق، كان للمضاربات دور في تذبذب الأسعار خلال العام حيث بلغ الفارق ما بين أعلى وأدنى معدل شهري لأسعار أوبك 25.3 دولار للبرميل خلال عام 2011 بالمقارنة مع 16.1 دولار للبرميل خلال عام 2010 ويعزى ذلك إلى تزايد اعتبار النفط كسلعة مالية ليس لأغراض المضاربات فحسب، بل أيضاً لأغراض الاستثمارات طويلة الأمد من قبل صناديق استثمار متنوعة .

- ومما لا شك أن تفاقم الأحداث في المنطقة العربية كان بمثابة الأرضية الخصبة التي ساعدت في تزايد نشاط المضاربين خصوصاً بعد أن طالت التوترات دائرة البلدان المنتجة للنفط مثل ليبيا التي توقف إنتاجها بصورة تكاد تكون تامة منذ اندلاع الثورة في فيفري وحتى سبتمبر 2011 .

وتميزت سوق النفط العالمية خلال عام 2012 بحالة من التوازن واستقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحاً بين 108 و 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة وحقق المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى قياسي بلغ 109.45 دولار للبرميل بالمقارنة مع 107.46 دولار للبرميل عام 2011 أي بزيادة 2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 2%¹ .

وكما هو عليه الحال خلال عام العام السابق، تعد التطورات الجيوسياسية وبرز التوتر وخاصة في المنطقة العربية من أهم العوامل التي كانت تدعم الأسعار وتدفع بمستوياتها نحو الأعلى خلال عام 2012 وبالمقابل فانه من الممكن اعتبار حالة التباطؤ الاقتصادي والعالمي والأزمة المالية في منطقة اليورو من أهم العوامل التي أثرت سلباً على الأسعار، وعملت على الحد من ارتفاعها خلال العام .

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، 2014، ص 107.

خلال عام 2013 شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 105.87 دولار للبرميل مقارنة مع 109.45 دولار للبرميل عام 2012، أي بانخفاض قدره حوالي 3.6 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 3.3%¹، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول أوبك، وخاصة من أمريكا الشمالية وبحود 1.2 مليون برميل يوميا، وفي المقابل شهدت دول أوبك انخفاضا لتصل إلى 36 مليون برميل يوميا خلال العام.

كما تأثرت الأسعار وبتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق بما يعكس مستويات الطلب والعرض، بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها التطورات الجيوسياسية وخاصة في سوريا وليبيا ودول منتجة أخرى مثل نيجيريا وأنغولا وجنوب السودان .

كما شهدت أسعار النفط العالمية عام 2014 انخفاضا، حيث بلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 96.2 دولار للبرميل مقارنة مع معدل سعر وصل إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013.

الجدول رقم (08): تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال عام 2014

(الوحدة : دولار / البرميل)

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
السعر الفوري	104.7	105.4	104.2	104.3	105.4	107.9
	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السعر الفوري	105.6	100.8	96.0	85.1	75.6	59.5

المصدر : التقرير الشهري ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فيفري 2015، ص 20.

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المتوسط السنوي
الأسعار الفورية لسلة الخامات أوبك	104.7	105.9	100.8	73.4	96.2

المصدر : التقرير الشهري، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) فيفري 2015 ص:20

بلغت أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014 معدلات غير مسبقة من الانخفاض، حيث أستقر معدل سعر سلة أوبك عند حوالي 59.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر مسجلا بذلك أدنى قيمة له

من شهر ماي 2009 بتراجع شهري كبير مقداره 16.1 دولار للبرميل أو ما يوازي 21.3% عن السعر المسجل في الشهر الأسبق عند ما بلغ متوسط سعر البرميل 75.6 دولار للبرميل .

انخفضت الأسعار الفورية لسلة أوبك من 104.7 دولار للبرميل في الربع الأول و 105.9 دولار للبرميل في الربع الثاني إلى 73.4 دولار للبرميل خلال الربع الرابع .

وفيما يلي عوض لأهم أسباب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2014 :

- تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأكبر للنفط في العالم، وقد شهدت طفرة كبيرة في إنتاجها للنفط الصخري لتبلغ معدل 4 مليون برميل يوميا، السر الذي أدى إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من أوبك إلى النصف تقريبا، كما أوقفت استيرادها للنفط الخام من نيجيريا، يأتي هذا الانتعاش النفطي في السوق الأمريكي متزامنا مع تباطؤ نسبي في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على الطلب الأمريكي من النفط الذي يشهد تراجعا يلقى بضلاله على الأسواق المالية¹.
- مع بدأ انحدار الأسعار في بداية الربع الرابع من عام 2014، بدأ المستهلكين يتوقعون استمرار انخفاض الأسعار، وعزز توقعهم زيادة المعروض النفطي من خارج الأوبك، وقرار الأوبك في شهر نوفمبر 2014 بتثبيت سقف الإنتاج اليومي عند 30 مليون برميل يوميا، ما أدى إلى تقليص حجم طلبهم آنذاك على النفط في انتظار الحصول عليه بأسعار أقل في المستقبل، وهذا ما قد يفسر حدوث زيادة محدودة في مستوى الطلب في الربع الرابع من 2014، مقارنة بما حصل في الربع الثالث الذي شهد قفزة هائلة في حجم الطلب على النفط .
- ويرجح البعض قرار منظمة الأوبك الأخير إلى أسباب سياسية مبطنة تم تغليفها ببعد اقتصادي، يتمثل في الحفاظ على حصص السوق، في حين أن السعودية وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء قرار رفع إنتاجها إلى معاقبة إيران على سياستها تجاه جملة من القضايا في المنطقة على رأسها سورية، فضلا عن مساعي الضغط عليها بخصوص ملفها النووي، كما تستخدم أيضا النفط سلاحا ضد روسيا لإحداث خسائر في اقتصادها الذي يعتمد على عائدات تصدير هذه السلعة الإستراتيجية وذلك لمعاقبته على مواقفها وتصرفاتها بخصوص الأزمة الأوكرانية²، وقضايا الشرق الأوسط، واستخدام إمدادات الطاقة للدول الأوروبية أداة للابتزاز السياسي .
- ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا أستمّر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا بداية من عام 2014 وارتفاعا متسارعا في الأسابيع الأخيرة، الأمر الذي دفع إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه

1 - مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 220.

2 - مرجع سبق ذكره، ص 221.

بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول أوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين من غير أن تحسب حسابا لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق .

لتواصل الأسعار انخفاضها في العام 2015 أيضا حيث وصل سعر سلة الأوبك 26.5 دولار للبرميل وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهياره بشكل مؤقت في العام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثالث: انعكاسات تطور أسعار النفط على السياسة النقدية

لقد خلقت الصدمة النفطية مع نهاية العام 2014 جملة من الآثار و التبعات على الوضعية النقدية في الجزائر بما حتم على بنك الجزائر إعادة النظر في مسار السياسة النقدية التي ينتهجها وجعلها أكثر مسابرة للوضع النقدي السائد، ويمكن إبراز هذه التبعات على النحو التالي:

المطلب الأول: عودة الضغوط التضخمية

بعد تراجع المعتبر في معدل التضخم في الجزائر في سنتي 2013 و 2014، عاد معدل التضخم نحو الارتفاع بداية من العام 2015 ليبلغ متوسطه السنوي 4.8%، في حين بلغ معدل التضخم في العام 2016 حوالي 6.4%، أما في العام 2017 فقد واصل معدل التضخم ارتفاعه إلى غاية شهر مارس من نفس السنة ليبلغ أقصى معدل وهو 7.07% ليتراجع بعد ذلك ويصل مع نهاية العام 2017 إلى 5.60%، ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح العلاقة بين معدل التضخم ونمو حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2000.

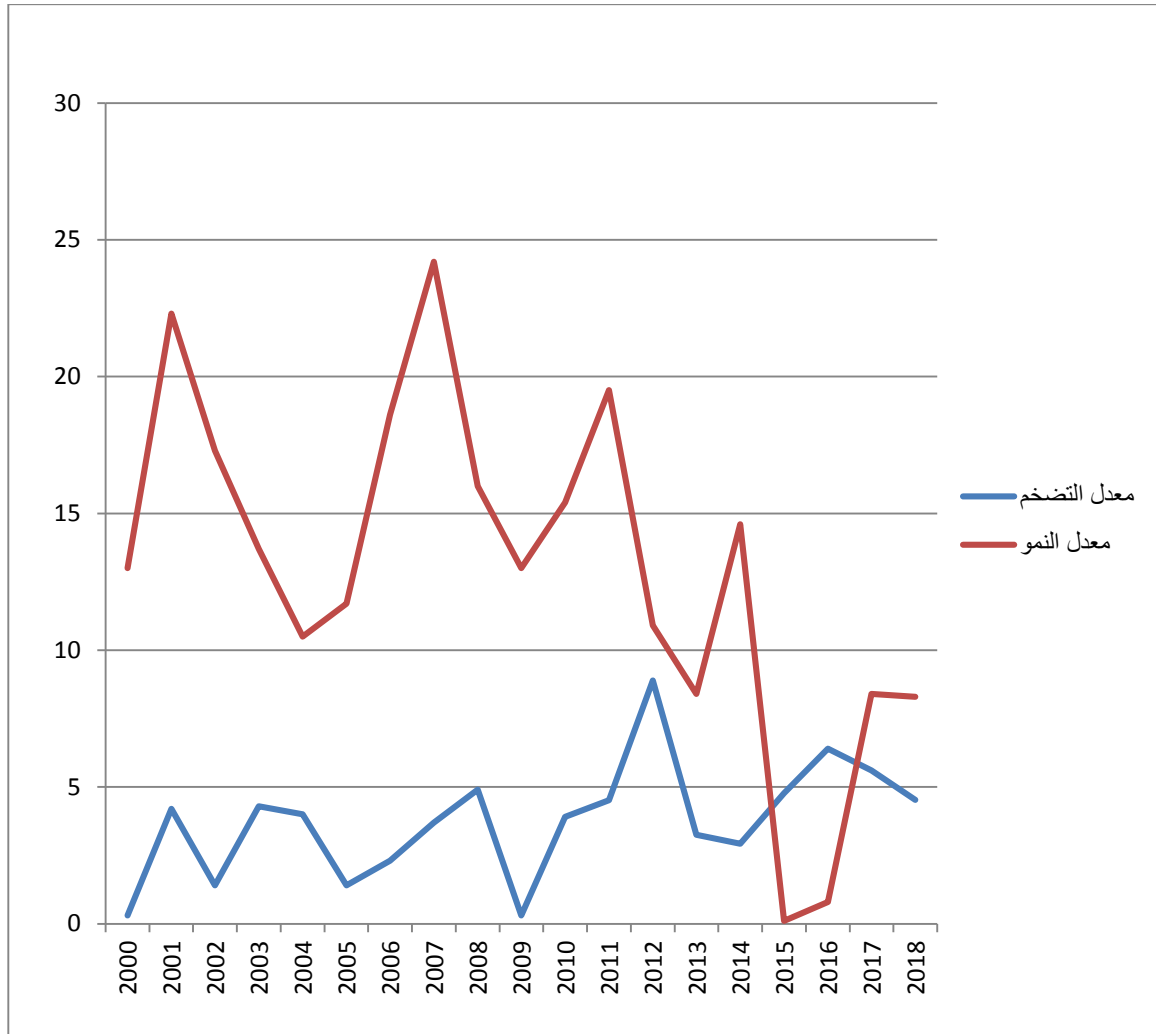
الجدول رقم (09): تطور معدل التضخم مقارنة بمعدل النمو في الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2000.

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	0.3
معدل النمو M2%	13	22.3	17.3	13.7	10.5	11.7	18.6	24.2	16	13
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.60	4.53	
معدل النمو M2%	15.4	19.5	10.9	8.4	14.6	0.1	0.8	8.4	8.3	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2019، رقم 46، جوان 2019، متاحة على الرابط التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_46a.pdf

الشكل (02): تطور معدل التضخم مقارنة بمعدل النمو في الكتلة النقدية خلال الفترة 2018/2000



• الجداول الإحصائية لتقارير بنك الجزائر للسنوات 2013، 2017، متاحة على الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

من خلال معطيات الجدول والشكل رقم 02 نلاحظ أن هذه الفترة تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة 2011/2000، أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.9% كحد أقصى وذلك سنة 2012، لكن من الواقع أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 و المقدّر ب 0.3% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

سنة 2001 سجل ارتفاع في معدل التضخم مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ في هذه السنة 4.2% ويفسر هذا الارتفاع إلى زيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.2% بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001.

يعود كذلك هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن الأسعار العالمية لهذه المواد قد ارتفعت بشكل ملحوظ في نفس السنة، إذ جاء كخلاصة لتقرير السنوي لبنك الجزائر 2003 كما يلي: "إن الهدف النهائي للسياسة النقدية، إذا هو المحافظة على استقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

كما سجل انخفاض في معدل التضخم سنة 2002 قدر ب 1.4% بسبب انخفاض في الكتلة النقدية إلى 17.30%.

ثم شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم 4.3%، ويفسر هذا الارتفاع باستمرارية السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية و الودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.

ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2011 عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع في بعض السنوات والانخفاض في سنوات أخرى، حيث بلغت 1.8% سنة 2016 ووصلت إلى 5.7% سنة 2009 ذلك يعود إلى الأموال الكبيرة التي خصصت لتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، وكذلك ارتفاع الأجور دون زيادة مقابلة للإنتاجية وكذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخصوصا المواد الغذائية (تضخم المستورد)، إضافة إلى تلك التغيرات في احتياطات صرف نتيجة التغير في أسعار البترول.

كما سجل معدل تضخم أعلى مستوى بمعدل 8.9% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، التي سجلت معدل 4.5% وهو تقريبا ضعف المعدل السابق، وبذلك فقد تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فان المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد و القرض (4%)، تميزت السنتين الأخيرتين بتراجع في التضخم، مسجلتين 3.3% و 3% على التوالي. ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في استقرار النقدي والمالي.

عرفت في سنتين 2015 و 2016 تسارعا في معدل التضخم بينما لم ترتفع الكتلة النقدية M2 سوى 0.1% و 0.8% على التوالي، بالتالي لا يمكن أن يشكل ذلك مصدرا لتضخم في هذه الفترة، كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناتجا عن تضخم الأسعار عند الاستهلاك خصوصا وان معدل التضخم في البلدان الشريكة للجزائر كان أقل بكثير من ذلك المسجل في الجزائر (محددات التضخم الكلاسيكية)، حيث يرجع محافظ بنك الجزائر هذه الوضعية إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة وعلى عكس ذلك فقد رافق الارتفاع النسبي في التوسع النقدي M2، والذي بلغ 8.4% و 8.3% في سنتي 2017 و 2018 تباطؤ في معدل التضخم والذي بلغ 5.60% و 4.53% على التوالي، ويرجع محافظ بنك الجزائر هذه التطورات غير نمطية إلى حد كبير

بكثرة نشوء التوقعات التضخمية غير الرشيدة في ظل استمرار الإختلالات في تنظيم الوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع الاستهلاكية.

المطلب الثاني: التغير في حجم الكتلة النقدية و مكونات الإصدار النقدي

أولاً: التغير في حجم الكتلة النقدية

لقد تسببت الصدمة النفطية العكسية مع نهاية العام 2014 في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وقد عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات النمو الضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية ويمكن إبراز تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2000 من خلال الجدول الموالي.

الجدول (10): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2000

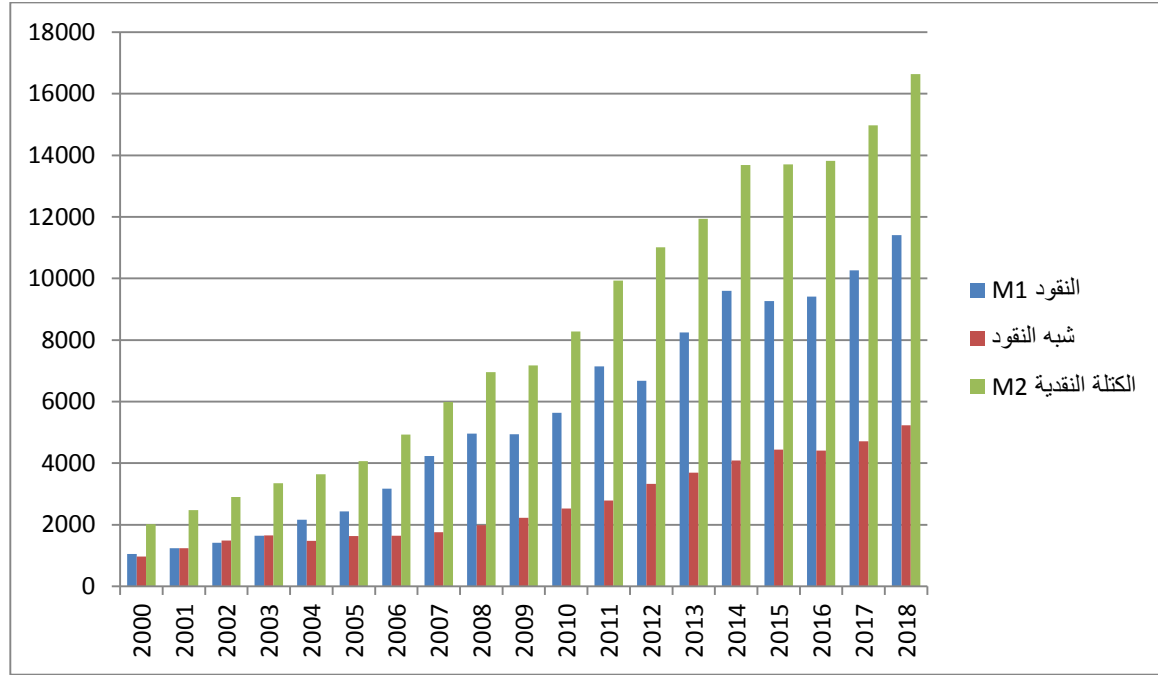
الوحدة: مليار دج

السنوات	النقد M1	نسبة التغير %	شبه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير %
2000	1048.3	15.80	974.3	2022.5	13.00
2001	1238.5	13.20	1235.0	2473.5	22.30
2002	1416.3	14.40	1485.2	2901.5	17.30
2003	1643.5	15.20	1656.0	3354.9	13.7
2004	2165.6	31.80	1478.7	3644.3	10.50
2005	2437.5	12.60	1632.9	4070.4	11.70
2006	3177.8	30.40	1649.8	4933.7	18.60
2007	4233.6	33.20	1761	5994.6	24.20
2008	4964.9	17.30	1991	6955.9	16.00
2009	4944.2	-0.40	2228.9	7173.1	3.20
2010	5638.5	16.4	2524.3	8280.7	15.4
2011	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9
2012	6681.5	7.6	3333.6	11015.1	10.9
2013	8249.8	7.4	3692.7	11941.5	8.4
2014	9603.0	16.4	4083.7	13686.8	14.6
2015	9261.2	-3.6	4443.3	13704.5	0.1
2016	9407.0	1.6	4409.3	13816.3	0.8
2017	10266.1	9.1	4708.5	14974.6	8.4
2018	11404.1	9.5	5232.6	2018	11404.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2019، رقم 46، جوان 2018، ص:11، متاحة على الرابط التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_46a.pdf
- الجداول الإحصائية لتقارير بنك الجزائر للسنوات 2013، 2017، متاحة على الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

الشكل 03: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2000



- المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

نلاحظ خلال هذه المدة 2004/2000 نتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 نتيجة إتباع نتيجة النقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام. أما في سنة 2001 فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 22.3% أي أنها زادت بمقدار 451 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي اقترها رئيس الجمهورية في برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 الذي رصد له حوالي 520 مليار دينار سنة 2001 إلى سنة 2004 وكذلك برنامج تنمية الجنوب، حيث ارتفعت إلى 2473.5 مليار دينار جزائري مقابل 2022.5 مليار دينار جزائري سنة 2000.

كما تميزت الفترة الممتدة من 2007/2005 بزيادة في نمو الكتلة النقدية M2 حسب مؤكده بنك الجزائر إلى حوالي 24.2% سنة 2007 مقابل 11.7% سنة 2005 ويرجع هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى:

الفصل الثالث: تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على السياسة النقدية في الجزائر الفترة 2000/2018

- تسجيل عمليات السحب مالية كبيرة بين سنتين 2005 و 2006 ولم تعد إلى المسالك بنكية.

- تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تهريب الأموال.

الفترة الممتدة من 2005/2009 عرفت تذبذب في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار، بمعدل نمو 3.02% عن سنة 2008، ولقد تميزت الوضعية النقدية المجمعة بتوسع ضعيف جدا للكتلة النقدية M2 في العام 2015 بما يقدر ب 0.1% ونمو بسيط جدا في العام 2016 بما نسبته 0.8%، وذلك في تعارض كلي مع الفترة الممتدة من العام 2010 إلى 2014 أين بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية M2 ما نسبته 13.8%، أما في العام 2017 فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية ما نسبته 8.4% بما قيمته 14974.6 مليار دج مقارنة ب 13816.3 مليار دج في العام 2016 وذلك بعد تبني منهج التمويل غير التقليدي في الجزائر. وبيّن تحليل الوضعية النقدية أهم التطورات التي تعكس بصورة مباشرة أثر الصدمة النفطية العكسية في النقاط التالية:

- انخفاض معتبر في حجم الودائع تحت الطلب على مستوى البنوك التجارية في العام 2015 بما نسبته 12.35% وانخفاض أضعف لهذه الودائع في العام 2016 بما نسبته 2.66-، حيث يعكس هذا الانخفاض تقلصا قويا في ودائع قطاع المحروقات، في المقابل شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعا قويا في العام 2017 بما نسبته 20.1%، ويرجع بنك الجزائر هذا الارتفاع إلى تضاعف الودائع المتعلقة بقطاع المحروقات نتيجة لتسديد الذي قامت به الخزينة العمومية لجزء من ديونها على الشركة الوطنية للمحروقات والتي استقادت في أواخر العام 2017 من 452 مليار دج، حيث تزايدت الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بثلاثة أضعاف تقريبا منتقلة بذلك من 228.03 مليار دج في العام 2016 إلى 690.32 مليار دج مع نهاية العام 2017، بالتالي فإنه بدون ودائع قطاع المحروقات بلغ حجم التوسع النقدي في العام 2017 ما نسبته 4.9% فقط.
- انكماش معتبر في نمو الودائع خارج قطاع المحروقات بما نسبته (1-%) و (1.77-%) في سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وذلك في مقابل نمو موجب قدر ب 12.50% في العام 2014.
- أما فيما يتعلق بالسيولة الشبه النقدية (الودائع لأجل) فقد عرفت انخفاضا ولكن بحدّة أقل مقارنة بالودائع تحت الطلب، وذلك بمعدل 0.8% في العام 2016 بواقع 4409.3 مليار دج في مقابل معدل نمو قدر ب 8.8% في العام 2015 بقيمة 4443.3 مليار دج، لتعرف في العام 2017 نمو متواضعا قدر ب 6.8% بزيادة قدرت ب 299.2 مليار دج.
- ارتفاع في الحصة النسبية للنقد الورقية خارج البنوك ضمن الكتلة النقدية والتي انتقلت من 26.7% مع نهاية 2014 إلى حدود 30% في العام 2015 ثم إلى 32.6% في العام 2016، لتتقلص فيما بعد إلى

حدود 31.5% مع نهاية شهر ديسمبر 2017 بما قيمته 4716.9 مليار دج في مقابل 4497.2 مليار دج في العام 2016، ويعكس هذا الانخفاض تراجع المبالغ التي يحوزها الأعوان الاقتصاديين غير الماليين بما يقارب 105 مليار دج والناجم عن وضع قيد التنفيذ التعليمة رقم 17/05 والمؤرخة في 22 أكتوبر 2017 والمحددة للشروط الخاصة المتعلقة بتوطين عمليات استيراد السلع والموجهة للبيع على حالها، والتي تقضي بجعل توطين الواردات من السلع بغرض بيعها على حالة مرهون بمؤونة 120% من طرف المستورد لها على مستوى بنكه الموطن.

ثانيا: التغير في مكونات الإصدار النقدي

انعكس العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والمرتبط بانخفاض أسعار النفط على مكونات الإصدار النقدي في الجزائر، فبعد أن كانت الموجودات الخارجية تمثل العنصر الأساسي للإصدار النقدي خلال الفترة الممتدة من 2018/2000، أصبحت القروض الموجهة للدولة بداية من العام 2016 تشكل المصدر الأساسي للتوسع النقدي، وذلك في ظل التآكل الشديد في موارد صندوق ضبط الإيرادات واعتماد منهج التمويل غير التقليدي، ويمكن تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2000 من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2000

الوحدة: مليار دج.

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	نسبة التغير %	القروض الموجهة للدولة	نسبة التغير %	القروض الموجهة للاقتصاد	نسبة التغير %
2000	775.9	357.49	677.5	-20.1	993.7	-13.64
2001	1310.7	68.93	569.7	-15.91	1078.4	8.52
2002	1755.7	33.95	578.6	1.56	1266.8	17.47
2003	2342.7	33.43	420.8	-27.27	1378.9	8.85
2004	3119.2	33.15	-20.6	-104.9	1535	11.32
2005	4179.7	34	-933.2	4430.1	1779.8	15.95
2006	5515	31.95	-1304.1	39.74	1905.4	7.06
2007	7415.5	34.46	-2193.1	68.17	2205.2	15.73
2008	10246.9	38.18	-3627.3	65.4	2615.5	18.61
2009	10885.7	6.23	-3488.9	-3.82	3086.5	18.01
2010	11996.5	10.5	-3392.9	-2.8	3268.1	5.9

الفصل الثالث: تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على السياسة النقدية في الجزائر الفترة 2018/2000

14	3726.5	0.4	-3406.6	15.6	13992.4	2011
15.1	4287.5	2.1	-3334.6	7.6	14940	2012
20.3	5156.6	3	-3235.4	2.2	15225.2	2013
26.1	6504.6	38.5	-1992.3	-3.7	15734.5	2014
11.9	7277.2	128.5	567.5	-2.28	15375.4	2015
8.7	7909.9	372.6	2682.2	-18.07	12596	2016
12.3	8880	74.9	4691.9	-10.8	11227.4	2017
12.4	9976.3	34.8	6325.7	-12.7	9795.5	2018

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على: الجداول الإحصائية لتقارير بنك الجزائر للسنوات 2013، 2017، متاحة على الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

• صافي الموجودات الخارجية:

شهدت سنة 2001 ظاهرة نقدية جديدة ميزت الوضعية النقدية، بحيث حجم الموجودات الخارجية تجاوز الكتلة النقدية M1 لنفس السنة إذ شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا محسوسا سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، إذ بلغت خلال سنة 2001 ما قيمته 1310.7 مليار دج، مقارنة بسنة 2000 حيث بلغت ما قيمته 775.9 مليار دج، وتوالت ارتفاعات إجمالي صافي الموجودات الخارجية إلى غاية 2014 وبمعدلات نمو يمكن القول أنها كانت متذبذبة والتي تتأثر بالتقلبات أسعار النفط بشكل كبير، حيث عرفت الفترة (2014/2000) ظاهرة نقدية جديدة أخرى ميزت تطور الوضعية النقدية، وهي تغطي صافي الموجودات الخارجية كمحدد هيكلي رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر بعد أن تجاوزت هذه الأصول منذ سنة 2005 السيولات النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني، وقد عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصا قويا بواقع 18.07% في العام 2016 مقابل 2.28% في العام 2015، ويفسر ضعف مستوى هذا التقلص في العام 2015 على الرغم من تآكل المعبر الاحتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار الأمريكي بين نهاية ديسمبر 2014 وديسمبر 2016) بانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، في المقابل فقد انخفض هذا التقلص إلى حدود 10.9% في العام 2017 أي ما يعادل 1368.6 مليار دج والذي يفسر بسبب التطور الحاصل في أسعار صرف العملات التي تشكل احتياطات الصرف (انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو).

• القروض الموجهة لدولة:

ونميز ثلاث مراحل كالتالي:

- المرحلة الأولى (2003/2000): سنة 2000 قدر إجمالي القروض الممنوحة للدولة بما قيمته 677.5 مليار دج، لتبلغ 423.4 مليار دج سنة 2003، ما ميز هذه الفترة أن أسعار النفط كانت في مستويات منخفضة، الأمر الذي دفع بالخزينة العمومية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي.

- المرحلة الثانية(2014/2004): في ظل تواصل انتعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة، الأمر الذي انعكس إيجابا على الخزينة الدولة فقد تحولت من مدين إلى دائن، وبالتالي في هذه المرحلة قلل الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخزينة، وقد بلغت ما قيمته(20.6-) مليار دج سنة 2004، وبلغت (3627.3-) مليار دج خلال سنة 2008، وصولا إلى (1992.3-) مليار دج سنة 2014.

- المرحلة الثالثة(2018/2015): عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 372% بزيادة قدرت حوالي ب 2114.7 مليار دج في العام 2016، حيث وصلت إلى 2682.2 مليار دج في العام 2015، وذلك تحت تأثير:

- اللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات، وذلك بما قيمته 3668 مليار دج ما بين عامي 2016/2014.

- ارتفاع قروض البنوك للدولة بعد الاكتتاب في القرض الوطني للنمو الاقتصادي بواقع 158.9 مليار دج.

- كما عرفت هذه القروض في العام 2017 ارتفاعا جديد قدر ب 74.9% منتقلة بذلك من 2682.2 مليار دج إلى 4691.9 مليار دج، وذلك تحت تأثير تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية في إطار التمويل غير التقليدي بمبلغ قدر ب 2485 مليار دج.

• القروض الموجهة للاقتصاد:

شهدت منذ سنة 2000 اتجاها تصاعديا وصولا لسنة 2017، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 933.7 مليار دج، وسنة 2008 ما قيمته 2615.5 مليار دج، لتبلغ خلال العام 2017 بما يعادل 12.8% مقابل 8.4% في العام 2016 وذلك بقيمة 8880 مليار دج.

تشير تطورات التي عرفت مقابلات الكتلة النقدية في العام 2017 إلى أن القروض الموجهة للدولة تشكل المصدر الأساسي للتوسع النقدي في الجزائر مثلما كان الحال عليه في سنتي 2015 و 2016، وذلك في ظل التآكل الشديد في موارد صندوق ضبط الإيرادات ذات الصلة بالعجز في رصيد ميزان المدفوعات، حيث بلغت الزيادة في حجم القروض الموجهة للدولة ما يقارب 2009.7 مليار دج في العام 2017، خاصة تلك المتعلقة ببنك الجزائر مقارنة بالعام 2016، وبدرجة أقل تدفقات القروض الموجهة للاقتصاد والتي قدرت ب 970.1 مليار دج، في حين أن الموجودات الخارجية شهدت تدفق سلبي وذلك بقيمة 1368.6 مليار دج.

المطلب الثالث: الأثر على نشاط السوق النقدية

عرفت السيولة المصرفية على مدار سنتي 2015 و 2016، وبداية العام 2017، اتجاهاً تنازلياً حيث انتقلت من 2731 مليار دج مع نهاية العام 2014 إلى 1832 مليار دج مع نهاية العام 2015، لتبلغ 821 مليار دج نهاية 2016 لتصل بعد ذلك إلى 482.4 مليار دج حتى نهاية أكتوبر 2017، أي بانخفاض قدر ب 82% على مدار كل الفترة.

ومع استئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر ابتداءً من مارس 2017، بما أدى إلى انتعاش نسبي في نشاط السوق النقدية البينية للبنوك التجارية والذي ظل راكداً حتى ذلك الوقت إضافة إلى وضع قيد التنفيذ التمويل غير التقليدي بداية من نوفمبر 2017، ارتفع بذلك مستوى السيولة المصرفية إلى 1380.6 مليار دج مع نهاية العام 2017 أي بمعدل نمو قدره 68.16% مقارنة بالعام 2016، ولقد تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بمحاولة توفير السيولة اللازمة من خلال التأثير على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي.

أولاً: معدل الاحتياطي القانوني

في ظل الانخفاض الشديد لسيولة على مستوى البنوك سارع البنك إلى تخفيض معدل الاحتياطي القانوني بهدف توفير المزيد منها، ويمكن إبراز تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018/2000 من خلال الجدول التالي

الجدول (12): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة من 2018/2000.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي القانوني %	/	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2016	2009	
معدل الاحتياطي القانوني %	8	9	11	12	12	12	8	4	8	

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2018، رقم 46، جوان 2019،

متاحة على الرابط التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_46a.pdf

لقد عرفت معدل الاحتياطي القانوني ارتفاعاً مستمراً على مدار الفترة الممتدة من 2018/2000، فقد بلغ أعلى معدل وهو 12% في العام 2013 ليستقر عند هذا المعدل ثلاث سنوات متتالية، وذلك تماشياً مع

فائض السيولة والذي تم تسجيله بداية من العام 2001، ونتيجة للصدمة البترولية وما نتج عنها من انخفاض في حجم السيولة قام بنك الجزائر بمراجعة سقف الاحتياطي القانوني وتخفيضه إلى 8% بداية من 15 ماي 2016 بهدف توفير المزيد من السيولة، وذلك بموجب التعليمية رقم 2016/03 و المؤرخة في 25 افريل 2016 المعدلة والمتمة للتعليمية رقم 2004/04 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، ليقوم بنك الجزائر للمرة الثانية في أقل من 15 شهرا بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني إلى 4% بداية من 15 أوت 2017، وذلك بموجب التعليمية رقم 2017/04 والمؤرخة في 31 جويلية 2017، حيث يسمح هذا الإجراء برفع القدرات التمويلية للبنوك التجارية نسبته 8% مقارنة بالوضعية السابقة و التي تقتضي تجميد ما قيمته 12% من إجمالي ودائع البنوك كاحتياطي إجباري.

ثانيا: معدل إعادة الخصم

من بين الإجراءات أيضا التي اتخذها بنك الجزائر بهدف توفير من المزيد من السيولة على مستوى البنوك التجارية في أعقاب الصدمة النفطية العكسية هي التخفيض من معدل إعادة الخصم، ويمكن إبراز تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018/2000 من خلال الجدول التالي.

الجدول(13): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة من 2018/2000 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم %	7.5	6	5.5	4.5	4	4	4	4	4	4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75	3.75	
معدل إعادة الخصم %										

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2018، رقم 46، جوان 2019، متاحة على الرابط التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_46a.pdf

من الجدول السابق يمكن ملاحظة بان معدل إعادة الخصم قد شهد انخفاضا كبيرا منذ سنة 2000 والذي قدرة ب 7.5%، ليشهد استقراره عند مستوى 4% لسنة 2004، وإلى غاية سنة 2015 وذلك بسبب فائض السيولة الذي أصبح هيكليا منذ عام 2002، وبذلك لم تلجأ البنوك التجارية إلى إعادة التمويل مما جعل أداة سعر إعادة الخصم غير فعالة في إمتصاص هذا الفائض.

ابتداء من أكتوبر 2016 قام بنك الجزائر بتخفيض هذا المعدل إلى 3.5% وذلك بموجب التعليمات رقم 16/05/2015 والمؤرخة في 1 سبتمبر 2016، وذلك في السياق البحث عن إعادة التمويل خارج السوق النقدية من خلال معدل إعادة الخصم ليعود بعد ذلك في ماي 2017 الى رفع هذا المعدل إلى 3.75% وذلك بموجب التعليمات رقم 2017/03 المؤرخة في 12 افريل 2017.

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة

قام بنك الجزائر باتخاذ عدة إجراءات في إطار تفعيل أدوات السياسة النقدية بهدف وع المزيد من السيولة للبنوك التجارية لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية العكسية، تتمثل فيما يلي:

- وقف عمليات السيولة استرجاع السيولة، وذلك بعد القيام بالتخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص.
- إلغاء سعر الفائدة المطبق على تسهيلة الودائع المغلة للفائدة (0%)، بموجب التعليمات رقم 16/09 المؤرخة في 25 فيفري 2016 المعدلة للتعليمات رقم 09/02 المؤرخة في 25 فيفري 2009 و المتعلقة بمعدلات الفائدة المطبقة على تسهيلة الودائع المغلة للفائدة .
- مباشرة عمليات السوق المفتوحة بداية من افريل 2017 بموجب التعليمات رقم 16/06 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016 و المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك، وذلك بهدف ضخ السيولة و بتواريخ استحقاق مختلفة (7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهرا) و بمعدل توجيهي قدره 3.50% .

و لقد سمحت هذه الإجراءات بتحقيق مايلي :

- ارتفاع حصيلة احتياطات الحرة للبنوك من 84.4 مليار دج مع نهاية 2015 الى 226.3 مليار دج مع نهاية 2016، لتستقر بعد ذلك عند 233.6 مليار دج مع نهاية أكتوبر 2017.

- ارتفاع حجم الطلب على الأموال القابلة للإقراض على مستوى السوق المصرفية ما بين البنوك حيث ارتفع حجم التداول فيها الى 25%.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم استعراض تحليل التطورات التي تحدث في العناصر التالية (الكتلة النقدية، معدل الخصم، الاحتياط الاجباري) ارتفاعا وانخفاضا كما تم التطرق إلى أهم التعديلات التي مر بها قانون النقد والقرض، هذه الأخيرة كانت نتيجة الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد.

وقد تم تطرق من خلال دراسة التحليلية إلى عدة استنتاجات كما يلي:

- إن زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد تكون دائما في نفس الاتجاه مع سعر النفط.
- ان معدل اعادة الخصم وثبوته خلال ارتفاع وانخفاض اسعار النفط يدل على أنه لا توجد علاقة بينه وبين سعر النفط.
- ارتباط السياسة الجزائرية بأسعار النفط.



الخاتمة

الخاتمة:

إن الهدف من وراء هذا البحث هو دراسة إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، باعتبار النفط أحد العناصر الإنتاجية، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ودوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في صناعات متنوعة، فقد تم تطرق في هذه الدراسة إلى تعريف مادة النفط، كما تم تناول سعر النفط ومختلف أنواعه وكذا تم تطرق إلى مفهوم السوق النفطية العالمية وأهم الاطراف المؤثرة فيها بالإضافة الى المرور على أهم الصدمات التي مرت بها أسعار النفط خلال الفترة 1986 - 2014.

وتمهيدا لادارة تداعيات تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، ولفهم الموضوع بطريقة أفضل يجب تطرق إلى مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية وأهم التطورات التي مرت بها، حيث أن لكل مرحلة أفكارها، وكان من الضروري التعرض إلى أدوات السياسة النقدية سواء كانت الكمية أو النوعية أو المباشرة باعتبارها الأداة الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي للوصول إلى الأهداف النهائية المسطرة.

و من أجل إعطاء أحسن نمذجة لأسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر كان لازما تحليل التطورات التي مرت بها اسعار النفط والسياسة النقدية، بالاعتماد على مختلف المعطيات و الإحصائيات المتوفرة، وللوصول إلى مفادها وجود علاقة أو لا بين ارتفاع أو انخفاض سعر النفط على السياسة النقدية، فقد تم إستخدام المنهج التحليلي لمعرفة مدى تأثير أسعار النفط على مختلف متغيرات السياسة النقدية، وبالتالي الوصول إلى استنتاجات حول هذا المتوقع، وقبل ذلك لابد من مناقشة فرضيات الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج، وذلك كما يلي:

صحة فرضيات الدراسة:

من خلال الفرضيات المقترحة لهذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي :

- **اختبار الفرضية الأولى:** تستخدم الجزائر أدوات السياسة النقدية بنسب مختلفة حسب متطلبات وأوضاع الاقتصاد ولقد انتهجت سياسة توسعية في بداية التسعينات باستخدام أدوات نقدية غير مباشرة خاصة سياسة إعادة الخصم وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- **اختبار الفرضية الثانية:** تأثرت السياسة النقدية للجزائر بالتقلبات التي عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2000/2018، ويظهر ذلك من خلال ما توصل إليه في الفصل الثالث، فمن خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدل نمو الكتلة النقدية، وجدنا انه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معها معدل نمو الكتلة النقدية، كما تأثر بنك الجزائر بتقلبات أسعار النفط فبظهور بواذر الأزمات النفطية تتغير معها السياسة الاقتصادية والنقدية الجزائرية، وتبين هذا من خلال ما طرأ من تعديلات متتالية على

قانون النقد والقرض وأبرزها تعديل سنة 2017 في محاولة من السلطة النقدية احتواء وتجاوز الأزمات النفطية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** إن توجهات السلطات في إن خلاص أسعار النفط فيما يخص السياسة النقدية من خلال إتباع أسلوب التحويل غير تقليدي تؤدي أسلوب الجزائر في البحث عن موارد مالية إضافية في ظل محدودية عائدات قطاع النفط وذلك بدلا من استراتيجية الاقتصاد البديل والبحث عن إنتاج خفيف يضمن عوائد حقيقية في المستقبل وذلك ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

انطلاقا من الفرضيات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يحتل النفط مكانة مهمة من بين جميع مصادر الطاقة على مستوى العالمي بشكل عام وعلى وجه الخصوص في الجزائر لأنه عصب اقتصادها.
- تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة صدمات واختلالات كانت نتيجة لعدة أسباب أهمها اختلاف وتعارض مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.
- لسياسة النقدية دور مهم في السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، وكذا في معالجة اختلال التوازن الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة.
- أدت الارتفاعات المستمرة في سعر النفط خلال الفترة 2000 إلى 2013 إلى زيادة كبيرة حجم احتياطات الصرف الأجنبي ، وهذه نتيجة ايجابية بالرغم من أن الجزائر لم تستغلها الاستغلال الكافي .

توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات :
- استغلال ظرف تحسن أسعار النفط من أجل خلق مشاريع استثمارية وإنتاجية من الممكن لها أن تخلص الاقتصاد الجزائري من أزمات التقلبات النفطية.
- العمل على ترقية القطاع الفلاحي و السياحي بالجزائر من أجل خلق مداخيل إضافية يمكن لها تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال إيجاد مدخل بديل لزيادة حجم احتياطات الصرف الأجنبي.
- ضرورة إيجاد و البحث عن مصادر طاقة بديلة ومتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية لتفادي الوقوع في حتمية نهاية عصر النفط وانهيار أسعاره وبالتالي تعثر الاقتصاد الجزائري جراء ذلك.

- محاولة فك الارتباط طردي ما بين تقلبات سعر النفط ونمو الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد لتفادي نمو حجمها بشكل يضر بتوازن الاقتصاد.

أفاق الدراسة:

تناولت الدراسات انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/2018 وهذه الدراسة هي جزء بسيط من موضوع كبير ومعقد، لهذا نأمل أن يفتح الموضوع مجالاً لدراسات مستقبلية يمكن اقتراحها كما يلي :

- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر .
- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر .
- أثر التغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً - الكتب:

- 1- الخيكاني نزار كاظم، والموسوي حيدر يونس، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع، الأردن، 2015.
- 2- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان 2010.
- 3- أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2010.
- 4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- 5- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006.
- 6- خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية- البنوك التجارية- السياسات النقدية)، دار الجامعة الجديدة، القاهرة مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
- 7- خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي (النقود- البنوك التجارية- البنوك الإسلامية- السياسة النقدية- الأسواق المالية- الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 8- خالد بن راشد الخاطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.
- 9- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، ط1، مكتب الريام، الجزائر، 2006.
- 10- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم، الأهداف والأدوات، دار الفجر للنشر وتوزيع، مصر، 2015.
- 11- ضياء مجيد الموسومي، ثروة أسعار النفط 2004، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 12- لخلو موسى بوخاري، سياسة المصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتب حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- 13- لطرش طاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 14- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

- 15- محمد ضيف الله القطري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
- 16- محب خله توفيق، الاقتصاد نقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 17- محمد خميس الزوكي، جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2001.
- 18- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، دار الجماهيرية، بن غازي، ليبيا، 2000.
- 19- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، 2000.

ثانيا- مذكرات التخرج:

- 1 - السعيد الرويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماسثر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، السنة الجامعية 2012-2013.
- 2- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة موريتانيا)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.
- 3- إكن يونس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود والبنوك، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011.
- 4- بلحلو حليلة، سيار عائشة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2018، مذكرة ماسثر، تخصص إدارة مالية، مركز جامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر، السنة الجامعية 2019-2020.
- 5- بلوفاي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.
- 6- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

- 7- بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000-2014) مذكرة ماسثر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.
- 8- حسين كشيّتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، السنة الجامعية 2011-2012.
- 9- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية 2008-2009.
- 10- زقلاوي كلثوم، بابشي حنان، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مذكرة ماسثر، تخصص تحليل اقتصادي وحكومة، جامعة أدرار، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.
- 11- سالم بغرازة، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي، مذكرة ماسثر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2012-2013.
- 12- عبد الله ولد محمد ولد المختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011.
- 13- عبدون عبد المجيد، السياسات النقدية في العالم الإسلامي رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006.
- 14- على حسين رجب الجبوري، النفط و الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية، الجامعة المستنصرية 1989.
- 15- علة مراد، ورقة بحثية بعنوان دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- 16- صالح طاووس، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة 2000-2010، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015.
- 17- طارق بن قسمي، الزهرة فرحان، تقلبات أسعار النفط في السوق و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2015.

- 18- قندولي سعاد، خلاف ريم، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي ميلة، السنة الجامعية 2017-2018.
- 19- قويدري قویشح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، السنة الجامعية 2008-2009.
- 20- ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، السنة الجامعية 2002-2003.
- 21- مدشن وهيبة، أثر التغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005.
- 22- مجاهد سيد أحمد، دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر 2000-2010 رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية جامعة بشار، السنة الجامعية 2011-2012.
- 23- هناء مغزلي، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر، السنة الجامعية 2015-2016.
- 24- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2012-2013.

ثالثا - المجالات:

- 1 - رايس فوضيل، 2013، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62.
- 2- فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير الى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2015 جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث العدد 03 سبتمبر 2017.
- 3- مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة 2000-2014، جامعة زيان عاشور بالجلفة مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الواد- العدد التاسع المجلد الثالث).

رابعاً - ملتقيات:

- 1 - التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل ملتقى الدولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس الجزائر 2008.

خامساً: التقارير والمنشورات الرسمية:

- 1 - التقرير الاقتصادي، العربي الموحد، تطورات في مجال النفط والطاقة، 2010.
- 2- التقرير الاقتصادي، العربي الموحد، تطورات في مجال النفط والطاقة، 2012.
- 3_ التقرير الاقتصادي، العربي الموحد، تطورات في مجال النفط والطاقة، 2013.
- 4- التقرير الاقتصادي، العربي الموحد، تطورات في مجال النفط والطاقة، 2014.
- 5- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض، العدد 14، 27 فبراير 2001.
- 6- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، العدد 52، 26 أوت 2003.
- 7- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، 26 أوت 2010.
- 8- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 57، 21 محرم 1439 الموافق ل 12 أكتوبر 2017.
- 9- منظمة الأقطار العربية للنفط (الأوبك) تقرير الأمين العام السنوي 31، 2004 .
- 10- منظمة الأقطار العربية للنفط (الأوبك) تقرير الأمين العام السنوي، 2005 .
- 11- منظمة الأقطار العربية للنفط (الأوبك) تقرير الأمين العام السنوي، 2008 .
- 12- التقرير الاقتصادي، العربي الموحد، تطورات في مجال النفط والطاقة، 2010 .
- 13- منظمة لأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة 2007-2008-2009 .
- 14- منظمة لأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، تقارير الشهرية لأسواق النفط، 2008 .
- 15 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك، التقارير الإحصائية السنوية، للسنوات 2000/2010/2018.

سادسا - المواقع الالكترونية:

- 1 - Bulletin statistique trimestrielle .N°05 Décembre 2008. N° 18 juin 2012. N° 33 Mars 2016. P 17.
- 2 - Bulletin statistique trimestrielle .N°05 Décembre 2008. N° 18 juin 2012. N° 21 Mars 2013. N° 33 Mars 2016. P 17.
- 3- Bulletin statistique trimestrielle .N°05 Décembre 2008. N° 18 juin 2012. N° 21 Mars 2013. N° 33 Mars 2016. P 17.
- 4 - Bulletin statistique trimestrielle .N° 30 juin 2015.P19. N° 33 Mars 2016. P 17.
- 5- Bulletin statistique trimestrielle. N° 33 Mars 2016. P 17
- 6- [http :// www-arab-oil-naturalgas.com/oil-Price-types](http://www-arab-oil-naturalgas.com/oil-Price-types).
- 7- <http://ar.m.wikipedia.org2015>.
- 8 - <http://petroteum-today.comconsultele>.